

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٧

الجمعة، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الدباشي. (ليبيا)

ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الوارد في الوثيقة A/68/98. وأفعل ذلك بالنيابة عن السفارة ديورا ستوكس، رئيسة فريق الخبراء الحكوميين، التي لم تتمكن للأسف من الحضور هنا في نيويورك اليوم.

لقد عقد الفريق عملاً بالقرار ٢٤/٦٦ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد طلب إلى الأمين العام، في الفقرة ٤ من القرار، أن يعقد اجتماعاً لفريق من شأنه

”مواصلة دراسة التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات، والتدابير التعاونية الممكنة اتخاذها للتصدي لتلك التهديدات، بما فيها المعايير أو القواعد أو المبادئ المتعلقة بالسلوك المسؤول للدول، وتدابير بناء الثقة في ما يتعلق بحيز المعلومات“.

وقد عين الأمين العام فريقاً يتألف من ١٥ خبيراً عينتهم حكومات الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، ألمانيا،

افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

البند ٨٩ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن بنود جدول الأعمال، وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس: سنبدأ اليوم بالاستماع إلى البيان الاستهلاكي المتعلق بمجموعة ”تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي“

ويسرنى الآن أن أرحب في المنصة بالسفير بيتر وولكوت، ممثل أستراليا، الذي سيدلي ببيان استهلاكي عن مجموعة تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي، بالنيابة عن السفارة ديورا ستوكس، ممثلة أستراليا، ورئيسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الآراء في جلسته الختامية عقب إجراء مناقشات ومفاوضات مكثفة. وقد كانت تلك النتيجة انعكاسا للنهج البناء الذي أسهم به جميع الخبراء في الفريق. وأود أن أشكر جميع الخبراء على تأييدهم القوي لعملية الخبراء الحكوميين، وعلى إسهامهم في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التقرير النهائي.

لقد ورد نظر الفريق في الأخطار القائمة والمحتملة، استنادا إلى تقرير عام ٢٠١٠، في الفقرات من ٥ إلى ١٠ من التقرير. ويلاحظ التقرير الحالي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتسم بأنها تكنولوجيا ذات استخدام مزدوج، وأنه يمكن استخدامها للأغراض المشروعة والخبيثة على حد سواء. لقد ازدادت شدة الأخطار التي تهدد الأفراد والأعمال التجارية والهياكل الأساسية الوطنية والحكومات، في حين أصبحت الحوادث أكثر ضررا. وتشمل مصادر هذه التهديدات الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فإن من المحتمل أن يعمل الأفراد والجماعات بصفة وكلاء للدول في القيام بالأدوار غير المشروعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويؤدي انعدام التفاهات المشتركة بشأن السلوك المقبول للدول فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى زيادة تعريض تلك التكنولوجيا للخطر.

والاستخدام الموسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهياكل الأساسية الحيوية وأنظمة الرقابة الصناعية يوفر إمكانات جديدة للتعطيل. والزيادة المتسارعة في استخدام وسائل الاتصالات المحمولة، والخدمات الشبكية، وشبكات التواصل الاجتماعي وخدمات الحوسبة السحابية توسع نطاق التحديات أمام الأمن. ويمكن للمستويات المختلفة من القدرة الأمنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول أن تزيد الهشاشة في عالم مترابط. وتتنامى مواطن الضعف هذه عبر التفاوتات في القوانين والأنظمة والممارسات الوطنية المتعلقة

إندونيسيا، بيلاروس، الصين، فرنسا، كندا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. واجتمع الفريق في ثلاث مناسبات لمدة أسبوع واحد لكل منها: في آب/أغسطس ٢٠١٢ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في جنيف، وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، مرة أخرى، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وعلى النحو المطلوب في القرار، أحاط الفريق علما - في بداية أعماله - بالتقرير السابق لفريق الخبراء الحكوميين الدولي الوارد في الوثيقة A/65/201 المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠. وأود أن أشيد على وجه خاص بالإسهام الذي قدمه رئيس الفريق السابق، السفير أندري كروتسكيخ، الذي عمل في الفريق الحالي، والذي كانت خبرته ومشورته موضع تقدير بالغ من جانبي والفريق، بصفتي رئيسا له. ونظر الفريق في آراء وتقييمات الدول الأعضاء بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المقدمة في سياق الاستجابة للدعوات الموجهة من الجمعية العامة، الواردة في قراراتها ٢٥/٦٤ و ٤١/٦٥ و ٢٤/٦٦ فضلا عن غيرها من التدابير الواردة في قرارات الجمعية العامة ٦٣/٥٥ و ١٢١/٥٦ و ٢٣٩/٥٧ و ١٩٩/٥٨ و ٢١١/٦٦. وأحاط الفريق علما أيضا بالوثيقة A/66/359.

وأجرى الفريق مداولات بشأن المسائل الواردة في ولايته على مدى ثلاث دورات، علاوة على النظر في التهديدات والمخاطر ونقاط الضعف، وفي السبل والوسائل الكفيلة ببناء التعاون من أجل إيجاد بيئة سلمية آمنة مفتوحة وتتسم بالمرونة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوصيات المتفق عليها فيما يتعلق بالمعايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول للدول، وتدابير بناء الثقة وتبادل المعلومات، وتدابير بناء القدرات. ويسرني أن أبلغ أن الفريق قد تمكن من اعتماد تقريره بتوافق

مشروعة دولياً. ولا يجوز للدول استخدام وكلاء لارتكاب تلك الأفعال. كما ينبغي لها أن تضمن عدم استخدام أراضيها من جانب أطراف غير حكومية للاستعمال غير القانوني لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ويلحظ التقرير أنه يمكن للتدابير الطوعية لبناء الثقة أن تعزز الارتياح والطمأنينة بين الدول، وتسهم في الحد من خطر النزاع، عبر زيادة إمكانية التنبؤ وخفض سوء التفاهم. ويوجز التقرير مجموعة من تلك التدابير التي يقترح على الدول تنفيذها. وهي تشمل تبادل المعلومات المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات الوطنية، وأفضل الممارسات، وعمليات اتخاذ القرارات والمنظمات الوطنية ذات الصلة؛ وإيجاد أطر تشاورية ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف؛ والتشاطر المعزز للمعلومات بين الدول بشأن الحوادث الأمنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتبادل المعلومات بين الأفرقة الوطنية للتصدي للطوارئ الحاسوبية ثنائياً، في إطار أوساط ذلك التصدي وفي منتديات أخرى؛ والتعاون المتزايد لمعالجة الحوادث التي يمكن أن تمس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الهياكل الأساسية الحيوية؛ والآليات المعززة للتعاون على إنفاذ القوانين.

ويؤكد التقرير أهمية تدابير بناء القدرات في الجهد لضمان أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وقد تحتاج بعض الدول إلى المساعدة في جهودها لتحسين أمن الهياكل الأساسية الحيوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتطوير المهارات التقنية والتشريع الملائم، وإعداد الاستراتيجيات والأطر التنظيمية للاضطلاع بمسؤولياتها؛ وردم الهوة في أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

ويسترعي التقرير الانتباه إلى الأدوار المختلفة لجميع أصحاب المصلحة في أمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - من الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني

باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتُشير المجموعة إلى أن الدول الأعضاء قد أكدت تكراراً الحاجة إلى إجراء تعاوني ضد التهديدات الناجمة عن الاستخدام الكيدي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. والمزيد من التقدم في التعاون الدولي سيستدعي مجموعة إجراءات لتعزيز بيئة هادئة وآمنة ومنفتحة وتعاونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأودّ الآن أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى التوصيات الرئيسية للتقرير.

ففي ما يتعلق بمعايير المسلكية المسؤولة للدول وأحكامها ومبادئها، يُعتبر تطبيق المعايير المستنبطة من القانون الدولي الراهن المتعلق باستخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تديراً أساسياً للحد من المخاطر على السلام والأمن والاستقرار الدولي. والفهم المشترك لكيفية تطبيق تلك المعايير على مسلكية الدول واستخدامها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يستدعي المزيد من الدرس. وبالنظر إلى المزايا الفريدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يمكن إعداد معايير إضافية مع مرور الوقت.

إنّ القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، قابل للتطبيق وأساسي لصون السلام والاستقرار وتعزيز بيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات منفتحة وآمنة وهادئة وقرية المنال. وسيادة الدول والمعايير والمبادئ الدولية المنبثقة عن تلك السيادة تنطبق على إدارة الدول للأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى ولايتها القضائية المتعلقة بالهياكل الأساسية لهذه التكنولوجيا داخل أراضيها. وينبغي لجهود الدول في معالجة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تقترن بالاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي للدول تكثيف التعاون ضد الاستخدام الجنائي أو الإرهابي لتلك التكنولوجيات. ويتعين على الدول الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بما يُنسب إليها من أفعال غير

المجموعة العربية والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.16).

تعد اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة أول اتفاقية متعددة الأطراف لمنع إنتاج واستخدام صنف كامل لأحد أنواع أسلحة الدمار الشامل وشكلت عنصراً رئيسياً في الجهود التي بذلها المجتمع الدولي للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل مع ضرورة تسخير المواد البيولوجية للأغراض السلمية والإنسانية.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه التزام العراق التام بأحكام الاتفاقية وتنفيذ متطلباتها، ندعو الدول الأطراف، لا سيما الدول المتقدمة، إلى بذل الجهود وبما يسهم في تعزيز التنفيذ الوطني والمشاركة في تدابير بناء الثقة بغية تمكين الدول الأطراف من العمل في مجال بناء القدرات واستعراض التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا ذات الصلة بالاتفاقية ومواكبة تسارع وتيرة التقدم في علوم الحياة. وتشكل عملية تبادل المعلومات بين الدول الأطراف وسيلة لزيادة الشفافية وبناء الثقة في الامتثال.

في ضوء زيادة التهديدات الإرهابية واحتمال استخدام الإرهابيين للمواد البيولوجية، ندعو إلى ضرورة زيادة التعاون الدولي والإقليمي في مواجهة هذه التهديدات والحد منها. ومن هنا، يرى وفد بلادي ضرورة تنفيذ المادة العاشرة من الاتفاقية المعنية بالتعاون والمساعدة بين الدول، نظراً لأهميتها بالنسبة للعديد من الدول، ومنها العراق، لمواجهة التحديات التي تواجهها في هذا المجال. إلا أن هذا التنفيذ ليس بالأمر اليسير ويحتاج إلى جهود مكثفة ومشاركة من قبل جميع الدول الأطراف سواء التي تطلب المساعدة أو التي تقدمها، كما أنها عملية طويلة الأجل تحتاج إلى وضع طرق مبتكرة لضمان تنفيذها بالكامل.

- في ما يتعلق بإعداد المعايير وتدابير بناء الثقة وتدابير بناء القدرات. ويعلق التقرير أيضاً على الأدوار المختلفة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في تحسين أمن واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

لقد حظي الفريق في عمله بدعم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي قام بدور مستشار، وقد مثله جيمس لويس وكيرستن فيغنز وباسلي - ووكر. وقام إوين بوكانان، من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بدور أمين الفريق. وأود أن أعرب عن تقديري للدعم المتميز المقدم من أولئك الأفراد وتلك المنظمات.

وكما أوجزت، قدّم الفريق عدداً من التوصيات الهامة، التي يظهر بعضها للمرة الأولى في وثيقة للأمم المتحدة. ويرسي التقرير أساساً متيناً للمزيد من العمل. وإنني أشيد بتقرير فريق الخبراء الحكوميين إلى اللجنة الأولى، ومن خلاله، إلى الدول الأعضاء على نظرهم فيه.

الرئيس: أشكر السفير وولكوت على كلمته. ووفقاً للممارسة المعتادة في اللجنة، أعلق أعمال الجلسة لكي أتيح للوفود الفرصة لإجراء مناقشة تفاعلية مع السفير وولكوت عبر جلسة غير رسمية من الأسئلة والأجوبة.

عُلمت الجلسة الساعة ١٥/١٠ واستؤنفت الساعة ٢٥/١٠.

الرئيس: أفتح الباب الآن لمن بقي من المتكلمين على قائمة مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". وأحث جميع الوفود التي تأخذ الكلمة على ألا تتجاوز في بيانها الوقت المحدد، وهو ١٠ دقائق، حتى تتمكن اللجنة من الانتهاء من عملها في الوقت المحدد وبالطريقة المثلى.

السيد النقشبندي (العراق): في البداية، يود وفد بلادي أن يضم صوته للبيان الذي أدلى به ممثل البحرين باسم

كما عززت هاتان الاتفاقيتان معا وبقوة دوريهما بوصفهما المعيار الدولي لمكافحة استعمال هذه الأسلحة ومتراسا ضد استخدامها. وبالتالي، فإن هذين الصكين يسهمان إسهاما هاما في تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل.

وقصص النجاح هذه تعيد التأكيد على حيوية وقيمة المعاهدات التي يجري التفاوض بشأنها في إطار متعدد الأطراف على أساس من الشمول وحسن النية والمساواة، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول. فروح التعاون المتعدد الأطراف هي التي ينبغي أن توجه المجتمع الدولي في استعراض التحديات الجديدة والناشئة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والتصدي لها.

وتتشاطر باكستان مشاعر القلق من أنه إلى جانب التهديد المتمثل في احتمال إنتاج وحياسة واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من قبل الدول، يواجه المجتمع الدولي أيضا خطر إنتاج وحياسة واستخدام هذه الأسلحة من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول. وبطء وتيرة نزع الأسلحة الكيميائية ووجود كميات هائلة من الأسلحة الكيميائية يزيدان المخاوف من إمكانية وقوعها في أيدي الإرهابيين.

إن تحقيق الاتفاقية لكامل إمكاناتها، فيما يخص السلم والأمن الدوليين، يتطلب القضاء المبكر من جانب الدول الحائزة على المخزونات المتبقية. يسلط الاستخدام المؤسف للأسلحة الكيميائية في سوريا الضوء على هذه الشواغل.

وفي حين، يتيح التقدم المحرز في مجال علم الأحياء، مجموعة من الأدوات الجديدة لمعالجة الأمراض، إلا أنه زاد القلق أيضا من إمكانية إساءة استخدام العوامل السمية البيولوجية والمواد ذات صلة من قبل الأطراف الفاعلة من غير الدول. وسيشكل إبرام بروتوكول التحقق الملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي جرى التفاوض بشأنه لأكثر من ثماني سنوات، خطوة أساسية فيما يخص تعزيز الاتفاقية وفيما يخص معالجة أي

وهنا، نشير إلى أن ما يواجهه تطوير التعاون والمساعدة والتبادل على الصعيد الدولي في ميدان العلوم والتكنولوجيا البيولوجية من تحديات وعقبات يستدعي من الدول الأطراف جميعا العمل المشترك في ما بينها لتحديد ووضع الوسائل الممكنة للتغلب عليها. ولا يسعني هنا سوى الإشارة إلى ترحيب العراق بالقرار الذي اتخذته المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠١١ لإنشاء نظام قاعدة بيانات لتسهيل طلبات وعروض المساعدة بين الدول الأطراف. ويدعو العراق الدول الأطراف كافة إلى تقديم الدعم الكامل لوحدة دعم تنفيذ الاتفاقية للقيام بمهامها على أكمل وجه.

يشاطر العراق المجتمع الدولي قلقه إزاء انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها الذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهنا، يدعو العراق إلى أهمية الالتزام بتطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والامتثال له وبما يسهم في الحيلولة دون وصول تلك الأسلحة إلى الإرهابيين وإلى الجهات من غير الدول.

وفي هذا السياق، نود بيان أن العراق قدم في بداية هذا العام إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تقريرا محدثا تضمن العديد من التشريعات الوطنية التي اعتمدها الحكومة العراقية مؤخرا في هذا المجال ومن ضمنها قانون هيئة الرقابة الوطنية العراقية على أسلحة الدمار الشامل وقانون الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. كما شهدت الفترة الأخيرة انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد رضا (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.16).

لا تزال اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية بمثابة مكونات أساسية للهيكل الأمني الدولي.

استضيفنا في باكستان العديد من الدورات التدريبية المتعلقة ببناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأنشئ مركز للمساعدة على المستوى دون الإقليمي في باكستان، ليكون بمثابة مركز امتياز لفائدة بلدان المنطقة. وكانت باكستان أيضا من بين أوائل البلدان التي دعمت برنامج إرشاد السلطات الوطنية، وتتشاطر عن كثب مع دولة طرف أخرى، تجربتها في مجال تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا تزال باكستان تؤمن بضرورة أن تخضع التكنولوجيات والمواد الحساسة لمراقبة كافية، من أجل ضمان استخدامها للأغراض السلمية وحدها. ومع ذلك، لا يمكن لذلك الهدف تبرير الممارسات والتكتلات الاحتكارية التي تعوق التجارة المشروعة بالمواد الكيميائية والمعدات، والتجارة فيما بين الدول الأطراف للأغراض السلمية الواضحة. ومن الحيوي إستعادة التوازن والاتساق فيما يخص تنفيذ الاتفاقية.

وفيما يتعلق بالأولويات المستقبلية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يتعين التقيد بالقصد الأصلي الوارد في الاتفاقية. وتنص الاتفاقية على التسلسل الهرمي للتهديدات التي تشكلها مختلف أنواع المواد الكيميائية والمرافق المتصلة بها لأغراض ومقاصد الاتفاقية. وتشدد باكستان على الحاجة إلى المضي قدما، في اتجاه تحقيق أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية على نحو شامل ومتوازن وغير تمييزي.

إن باكستان، باعتبارها إحدى الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ عام ١٩٧٤، تلتزم التزاما كاملا بتنفيذ التزاماتها المترتبة عليها بموجب الاتفاقية. وبناء على ذلك، اتخذت باكستان سلسلة من الخطوات القانونية والإدارية الشاملة، من أجل تعزيز لوائحها الخاصة بالسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، من خلال عملية التشاور بين الوكالات. والتشريعات التطبيقية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، قيد نظر البرلمان. وتعتبر باكستان تدابير بناء الثقة، أداة لزيادة الشفافية، وبناء الثقة والاطمئنان بين

شواغل تتعلق بالقدرات في مجال الدفاع البيولوجي في بعض الدول. إن التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للاتفاقيات، بما في ذلك تدابير مراقبة للصادرات والحماية المادية الوطنية والمساعدة الدولية، فضلا عن بناء القدرات، هو أداة رئيسية لمنع الأطراف من غير الدول، من حيازة تلك الأسلحة أو إنتاجها أو استخدامها.

إن باكستان ترحب بالاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويعكس اعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء، استمرار الأهمية التي توليها الدول الأطراف لدور اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي لا غنى عنه وإسهامها فيما يخص تحقيق السلام والأمن الدوليين. وترحب باكستان أيضا بتأييد مجلس الأمن للقرار التنفيذي الذي اتخذته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فيما يخص نزع الأسلحة الكيميائية في سوريا. وساعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) على تمهيد الطريق للمضي قدما، بما في ذلك على المسار السياسي. كما يشكل قرار سوريا المتعلق بالانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تطورات إيجابية.

إلا أنه لا يمكن تحقيق أهداف الاتفاقية بصورة كاملة إلا عندما تصبح الاتفاقية عالمية. ويجب إقناع الدول المعروفة بحيازة أسلحة كيميائية، بالتخلي عنها وتدميرها. إن أحكام الاتفاقية المتعلقة بالتعاون والمساعدة الدوليين، أساسية للإبقاء على انخراط عدد كبير من الدول التي لا تملك أسلحة كيميائية في أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويوفر التعاون في مجال المساعدة والحماية، منهاجا لعدد كبير من البلدان النامية لكي تحسن قدراتها ضد استخدام أو التهديد باستخدام أسلحة كيميائية.

وتفاعلت باكستان على مر السنين عن قرب، وتعاونت تعاوننا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يخص مجموعة من الأنشطة. وفي إطار التعاون النشط مع الأمانة التقنية،

لحظة تاريخية، توصل مجلس الأمن خلالها أخيراً إلى موقف موحد بشأن الأزمة التي تشهدها سوريا. وتثني جمهورية كوريا على الجهود المكثفة التي تبذلها الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي والأمين العام بان كي - مون في سبيل تحقيق هذه الغاية.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لكي يهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على حصولها على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٣، مما لا يشكل حسب اعتقادي اعترافاً بإسهامها خلال الأعوام ١٦ الماضية في القضاء على الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم فحسب، ولكن أيضاً بدورها الحيوي في مجال التحقق من تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. إننا نشيد إشادة عالية بتفاني فريق البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وشجاعته ومقدرته المهنية، خاصة وهو يعمل في خضم حالات خطيرة في سوريا.

ومن المشجع أن نلاحظ تنفيذ أنشطة التحقق الأولي في سوريا، بطريقة تنسم بالفعالية والكفاءة. وبالنظر إلى الطابع المعقد لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، والهدف الطموح المتعلق باستكمال تدميرها، بحلول النصف الأول من السنة المقبلة، يعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على حد سواء، والدعم النشط للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة تعهد عدد متزايد من الدول الأعضاء بتقديم تبرعات للقيام بهذه المهمة النبيلة. إن حكومة جمهورية كوريا تؤيد تأييداً تاماً للجنة المشتركة، وسوف تقوم بدورها فيما يخص الإسهام في انتهائها من مهمتها بشكل ناجح.

كما أوضح قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، على الحكومة السورية الامتثال لجميع جوانب قرارات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذات الصلة، والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وأن تتعاون بشكل كامل مع البعثة المشتركة، بما في ذلك الوصول بحرية إلى جميع المواقع. وينبغي الإشارة إلى أنه في

الدول الأطراف، فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية. وقدمت باكستان تدابيرها الخاصة ببناء الثقة لعام ٢٠١٢، باستخدام النماذج المنقحة، إلى وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية. إلا أنه لا يمكن لتدابير بناء الثقة، أن تشكل أداة لتقييم امتثال الدول الأطراف، وتمثل الوسيلة الوحيدة التي تتيح القيام بذلك، في آلية ملزمة من الناحية القانونية، تتضمن أحكاماً تتعلق بالتحقق.

وترحب باكستان بالمناقشة المتعلقة بالتطورات الحاصلة في مجال العلم والتكنولوجيا، المرتبطة بالاتفاقية، في إطار بند دائم من جدول الأعمال، تنص عليه المادة ١٢ من الاتفاقية. وتولي باكستان أهمية خاصة للتنفيذ الكامل والفعال للمادة ١٠ من الاتفاقية. ولا يمكن المبالغة فيما يخص أهمية هذه المسألة، بالنسبة للجهود المبذولة للحفاظ على أهمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويمكن للاستخدام السيء للعلوم البيولوجية التسبب في قتل البشر والحيوانات والنباتات، وإشعال الحروب، وتعطيل الهياكل الأساسية. وتتطلب معالجة تلك المسائل مواصلة العمل مع الأوساط العلمية والطبية والتجارية والتعليمية. وثمة حاجة إلى اتباع نهج منسق من أجل الوقاية من إساءة الاستخدام من هذا القبيل.

غير أنه في الوقت ذاته، يجب إقامة توازن بين التصدي للأخطار الجديدة، والإبقاء على مسارات مفتوحة لتقديم المساعدة والتعاون. وينبغي إتاحة الاطلاع على الاكتشافات الجديدة في مجال العلوم البيولوجية، التي تجعل تطبيقها أسهل وأرخص ثمناً، على نطاق واسع للبلدان النامية. ولا يجب استخدام الطبيعة المزدوجة المحتملة للتكنولوجيات الناشئة في هذا المجال كذريعة لحظر إتاحتها للبلدان النامية أو تقييدها. ولا ينبغي اتخاذ أي خطوات للحد من البحث العلمي أو النشاط الاقتصادي المشروعين.

السيد وي جون - سيوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكل اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)

وفي ذلك الصدد، فإن جمهورية كوريا أسهمت في برنامج السلامة البيولوجية للشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل في أفغانستان وفي إندونيسيا، الذي يروم تعزيز الأمن المادي للمختبرات، ومن ثم، الحيلولة دون وقوع الإرهاب أو الحوادث المرتبطة بالمواد البيولوجية.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة والشفافية، فإن وفد جمهورية كوريا يرحب بتعزيز العملية التي تتخلل الدورات، على النحو المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية عام ٢٠١١، مما يمكننا من استكشاف مختلف سبل تعزيز الشفافية ومواصلة توطيد الثقة فيما بين الدول. ونعتقد أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية يوفر أساسا قويا للتعاون المنهجي والهيكلي، وستواصل العملية التي تتخلل الدورات تعزيز التفاهم المتبادل وتوسيع نطاقه. وإذ نتطلع إلى تنويع المؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية عام ٢٠١٦ بالنجاح أيضا، فإن وفد بلدي سيشارك مشاركة فعالة في المناقشات التي تتخلل الدورات، لا سيما أثناء تحديد ما يلزم اتخاذه من خطوات.

السيد فيري (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.16).

لا يمكن القيام بمكافحة أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها بدون التعاون الوثيق على الصعيدين الوطني والدولي. وتؤيد فنلندا الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مؤكدة على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومنذ عام ٢٠٠٦، تعاونت فنلندا تعاوننا وثيقا مع مركز هنري ستيمسن في تعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وامتثال جميع دول العالم له.

إن تحسين الأمن البيولوجي ومواجهة التهديدات البيولوجية عنصر حيوي في خطة عدم الانتشار على الصعيد

حال عدم الامتثال للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، سيجري فرض التدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في القرار.

إن اتخاذ قرار مجلس الأمن بالإجماع، وقرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي اتخذته في أعقاب الاستخدام غير المقبول للأسلحة الكيميائية في سوريا، يؤكد من جديد توافق آراء المجتمع الدولي القوي بخصوص عدم السماح باستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. وينبغي أن نغتنم ذلك الزخم لنحث البلدان الأخرى، بما في ذلك كوريا الشمالية، التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، على القيام بذلك من دون إبطاء، والانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى حظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها.

تشكل اتفاقية الأسلحة البيولوجية إحدى دعائم نظام نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. لكن، بالمقارنة مع بقية الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، لا تزال ثمة العديد من الدول التي ليست دولا أعضاء في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولا يزال تحقيق عالميتها أمرا معلقا. ويود وفد بلدي حث الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على القيام بذلك، في أسرع وقت ممكن.

إن التنفيذ الصارم للاتفاقية، علاوة على تحقيق انضمام جميع دول العالم إليها، ركن آخر يعزز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن المهم أن تترجم كل دولة طرف الاتفاقية إلى تدابير ملموسة وفعالة. وبالنظر إلى الطابع الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا الأحيائية وتطورها السريع وغير المسبوق، فإن الهيئات العلمية والصناعات المعنية ينبغي أن تضع أنظمة إجبارية وتمثل لها، مثل مدونات السلوك في الميدان، التي يمكن أن تكمل الالتزامات الأساسية للدول بموجب الاتفاقية. ويشكل التعاون الدولي والمساعدات الدولية ركيزة أساسية أخرى في النهوض بأهداف اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ويوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ستنظم البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة حدثاً هامشياً بعنوان "تحدي الأسلحة الكيميائية" سيعالج تلك القضية. وستناول متكلمون من مكتب شؤون نزع السلاح، والمعهد الفنلندي للتحقق من الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الدروس المستفادة من الحالة في سوريا ودور المختبرات الرسمية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تحديد الأسلحة. ونأمل أن يشكل الحدث محفلاً لمناقشة مستقبل اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن فنلندا تولي أهمية بالغة لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد سعينا سعياً حثيثاً إلى دعم الجهود الدولية، وسنظل نعمل ذلك في المستقبل.

السيد بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بينما كانت مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار النووي على رأس أولويات جدول الأعمال الدولي، أثبتت الأسابيع الأخيرة أهمية تلك المسائل لصون السلم والأمن الدوليين من خلال إزالة أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة الكيميائية، على الرغم من أنها محظورة بموجب صكوك ملزمة قانوناً، بل حتى في سياق القانون العرفي.

وتلتزم كولومبيا التزاماً قوياً بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في المادة ٨١ من دستورنا السياسي. وفقاً لذلك، يُحظر في كولومبيا صنع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية واستيرادها وحيازتها واستخدامها. وقد أعدنا تأكيد ذلك الالتزام على الصعيد الدولي، بما أن كولومبيا دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وعضو في المنتديات والمبادرات السياسية الرامية إلى حظر تلك الأسلحة.

وفي اعتراف مستحق بـ ١٦ سنة من عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق غايات وأهداف اتفاقية الأسلحة

العالمي. وتسعى فنلندا إلى التعاون الوثيق فيما بين السلطات المعنية بمجال الصحة والأمن على الصعيدين الوطني والدولي، لدى الاستجابة للقضايا المتعلقة بالأمن البيولوجي. وعلى الصعيد الوطني، تركز فنلندا على التعاون فيما بين الوكالات وتستثمر فيه. وهي عضو في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. ومن خلال الشراكة العالمية، فإننا نستكشف سبل تعزيز الأمن البيولوجي على الصعيد العالمي.

وعلاوة على عدم الانتشار، تشدد فنلندا أيضاً على أهمية آليات نزع السلاح. وتؤيد فنلندا تأييداً قوياً اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وانضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقيتين لم يتحقق بعد. ومن المهم أن يعمل جميع أعضاء المجتمع الدولي بصورة فعالة على تحقيق ذلك. وتشكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية نظاماً شبه عالمي يبلغ عدد الدول الأطراف فيه ١٩٠ دولة. لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فبعد ١٦ عاماً على البدء بنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن ٢٠ في المائة من مخزونات عوامل الحرب الكيميائية لم تتم إزالتها بعد.

واليوم، واقتراحنا بتدمير المخزونات القائمة، من الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بصورة أكثر اتساقاً، بينما تتعاون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة على تقييم وتدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا. تؤيد فنلندا تأييداً كاملاً المهمة الهامة التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ونود أن نؤكد مجدداً أن فنلندا على استعداد للمساهمة في المهمة المشتركة. وباعتبار المعهد الفنلندي للتحقق من الأسلحة الكيميائية المختبر الرسمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فقد دعم للجهود السورية بتقديم المساعدة المخبرية إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقيق بقيادة الدكتور أكي سيلشتروم. وحكومة فنلندا تقدر الثقة التي حظي بها المعهد.

وقد يتساءل المرء عن الكيفية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ بها على الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ويعززها.

أما فيما يتعلق بالتنفيذ، فقد عملت كولومبيا على تعزيز قدراتها الوطنية، وتشجيع المبادرات الرامية إلى توفير التدريب بالتعاون مع منظمة الأسلحة الكيميائية. وقد عقدنا حلقات عمل ودورات تدريبية، ليس فقط مع موظفي السلطة الوطنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولكن أيضا بتعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص مع الصناعة الكيميائية الوطنية.

إن الامتثال الصارم للالتزامات الواردة في الاتفاقية أمر هام بالنسبة لبلدي، ولكن من المهم أيضا أن نذهب إلى أبعد من ذلك، أي تشجيع المبادرات التي ستمكن من بلورة أفضل الممارسات، على سبيل المثال، الرقابة على المواد ذات الاستعمال المزدوج. يسرني إبلاغكم بأن كولومبيا استضافت في شهر أيلول/سبتمبر دورة تدريبية إقليمية عن الجوانب التقنية لنظام نقل الأسلحة الكيميائية بالنسبة لسلطات الجمارك في الدول الأطراف في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد حضر تلك الدورة أكثر من ٢٠ دولة من المنطقة التي أنتمي إليها. وفورا بعد أن قمنا بذلك، بمساعدة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عقدت أول حلقة عمل وطنية عن الإعلانات وعمليات التفتيش في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقد دعم حلقة العمل الموظفون الحكوميون وممثلو الصناعة الكيميائية الوطنية التي أصدرت إعلانات في ضوء المادة السادسة من الاتفاقية.

فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، يدرك بلدي أن السبيل الوحيد للقضاء على هذا الخطر من خلال إضفاء طابع العالمية على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية وتدمير تلك الأسلحة والتطبيق الفعال للاتفاقية. منذ عام ١٩٣٨، ما فتئنا نؤيد هذا التعهد من جانب المجتمع الدولي وذلك بالتصديق على تلك الاتفاقية، ونحضر الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد على أن تفعل ذلك، إذ أن الاتفاقية هي أول معاهدة متعددة الأطراف لترع السلاح تحظر

الكيميائية وتخليص البشرية من آثار تلك الأسلحة، منحت لجنة نوبل النرويجية جائزة نوبل للسلام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذه فرصة مواتية للإشادة بذلك القرار الحكيم وإعادة تأكيد دعم كولومبيا لمبادرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الرامية إلى حظر الأسلحة الكيميائية، باعتبارها آلية واضحة ومتسقة بغية تعزيز السلم والأمن في كوكبنا. وأغتم هذه الفرصة لأتني بصورة خاصة على البعثة التي أنشأها الأمين العام للتحقيق في الأعمال التي وقعت في الأشهر الأخيرة في الجمهورية العربية السورية، فضلا عن فريق التفتيش التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يقوم بعمله في ذلك البلد.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرا في سياق نزاع مسلح غير دولي يذكرنا على نحو مؤلم بأن تهديد أسلحة الدمار الشامل ليس تهديدا كامنا فحسب، بل هو تهديد حقيقي وممكن أيضا. وهما كانت الدوافع الكامنة وراء استخدام هذه الأسلحة، فإن استخدامها لا يُغتفر. فهي ليست أسلحة للدفاع المشروع عن النفس، ولا تسمح بالتمييز بين المقاتلين والمدنيين. وعلاوة على ذلك، فإن استخدامها يتسبب في معاناة مفرطة وعشوائية. وتدين كولومبيا إدانة شديدة استخدام هذه الأسلحة أيا كانت الظروف.

والأحداث الأخيرة في الجمهورية العربية السورية تشدد على الأهمية التاريخية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتؤكد صلاحيتها بوصفها المعاهدة المتعددة الأطراف الثانية التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وأول صك من هذا النوع ينشئ نظاما صارما للتحقق والتفتيش، بدون المساس بالاستخدامات السلمية للكيميائيات وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق ذلك الهدف.

يحض بلدي على إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية والتنفيذ الفعال لركائزها الأربع: نزع السلاح وعدم الانتشار، وتقديم المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية، والتعاون الدولي للأغراض السلمية.

ديسمبر ٢٠١٢. ونؤيد بقوة تلك المبادرة لوضع معايير طوعية عالية لتعزيز السلوك المسؤول لدى جميع الجهات الفاعلة في الأوساط العلمية والأكاديمية وفي عملية صنع القرارات فيما يتعلق بالرقابة على الأسلحة البيولوجية.

أود أن استرعي الانتباه إلى أن استعمال أسلحة الدمار الشامل لا يتطلب فقط الحمولة، بل أيضا نظام إطلاق. ووفقا لذلك، يجب علينا أن لا ننسى انه حتى الآن لا تخضع القذائف للتنظيم، وخاصة القذائف التسيارية. أود أن ابرز بأن كولومبيا دولة موقعة على مدونة لاهاي التي تحظر انتشار القذائف التسيارية، وهي أداة سياسية ووسيلة لبنا الثقة والشفافية بين الدول.

لقد أيدنا ونفذنا قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يحدد المخاطر التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها إذا وقعت في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول. إن ذلك القرار هام جدا حيث انه يقبل على نحو فعال الصكوك الملزمة في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ووفقا لذلك، قدمت كولومبيا هذا العام التقرير الثالث المستكمل عن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار على الصعيد الوطني. من خلال الدعم الاستراتيجي المقدم من اللجنة المشتركة بين الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب تماشيا مع القرارات التي أعقبت القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تم الانتهاء من وضع خطة عمل وطنية لتعزيز القدرات الوطنية وقدمت إلى اللجنة المعنية.

في الختام، أدعو الدول والمنظمات التي بوسعها القيام بذلك أن تساعدنا في تنفيذ التقرير. وبصورة مماثلة، نعرض خيراتنا في تعاون ذي مسارين مع الدول المنخرطة في عمليات مشابهة. أشكركم يا سيادة الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لنا لتكرار التزام كولومبيا بتزع أسلحة الدمار الشامل على نحو عام وكامل.

الرئيس: مرة أخرى أحض جميع الوفود على احترام الوقت المحدد، وفي حالة عدم التقيد بذلك سأكون مضطرا إلى مقاطعة بيانها.

فئة بأكملها من أسلحة الدمار الشامل، وهنا تكمن الأهمية التاريخية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح الكامل. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاقية إذ تأخذ في الاعتبار التقدم الذي أحرز مؤخرا في العلوم البيولوجية والتكنولوجيا الإحيائية، تفر بالأهمية الهائلة التي يحظى بها نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، أود أن أشير إلى انه بالإضافة إلى الالتزامات الناشئة عنها، وبالتحديد عرض التقارير عن تدابير بناء الثقة في الوقت المناسب، قامت أيضا كولومبيا بجهود وطنية من أجل تنفيذها الفعال. وبرز من بينها حلقات العمل الوطنية التي عُقدت في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ والتي تم القيام بها بفضل تعاون الاتحاد الأوروبي. لقد ساعد ذلك التدريب على زيادة فهم الالتزامات والواجبات التي اضطلعت بها كولومبيا بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية، أقامت عرى أوسع وأفضل مع الكيانات الوطنية المعنية في ذلك المجال وحددت الجهات الفاعلة الإستراتيجية في الأوساط العلمية والأكاديمية والصناعية.

نود أيضا أن نبرز الدور الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إن ما لدى المركز من خبرة ودراية قد أدى إلى صدور تقرير معنون "السلطة الوطنية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية: الخبرات الإقليمية والعالمية". أخيرا، ومما لا يقل أهمية فقد حظينا أيضا بتأييد من وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، وبدورنا نؤيد تلك الوحدة التي يعتبر عملها أساسيا في تعزيز إضفاء طابع العالمية على الاتفاقية والتنفيذ الفعال لها.

إن كولومبيا إذ تهدف إلى تحسين الممارسات والمضي إلى ما هو أبعد من الالتزامات التي قطعت لضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، شاركت في تبني مدونة السلوك للعلماء والمؤسسات التي قدمتها إسبانيا في اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية المعقودة في كانون الأول/

وتؤيد المكسيك القرار الذي اتخذته بالإجماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لوضع خطة غير مسبوقة لتدمير أسلحة سوريا الكيميائية. وعلاوة على ذلك، نشيد بولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأعمالها في ذلك الصدد وبأهمية المحافظة على معاييرها الصارمة في التفيتش والتحقق والشفافية وتدمير أسلحة الدمار الشامل. ويؤكد القرار على الرفض العالمي لاستخدام تلك الأسلحة العشوائية ويمثل إشارة سياسية قوية بشأن قوة وشرعية القاعدة العالمية لحظر الأسلحة الكيميائية.

وترحب المكسيك بكون قرار المجلس التنفيذي للمنظمة سيؤدي إلى إحراز تقدم في المبادرات والجهود الدبلوماسية الأخرى الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي وسياسي للأزمة في سوريا. ونأمل أن تتمكن البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المنتشرة حاليا في سوريا من الاضطلاع بولايتها بصورة مأمونة وفعالة وبدون عائق، بدعم الحكومة السورية وتمشيا مع طرائق التعاون في إطار قدرات كلتا المنظمتين، على النحو الذي اقترحه الأمين العام وأيده مجلس الأمن. كما تشيد المكسيك بالولاية التي أسندت إلى الأمين العام في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وتؤيد هذه الولاية المتعلقة بالتحقيق في الحوادث التي يشتهب فيها باستخدام الأسلحة الكيميائية. ولا بد من تعزيز هذه الولاية في المستقبل.

واعتبارا من هذا العام، ستكون اتفاقية الأسلحة البيولوجية قد دخلت حيز التنفيذ لفترة ٤١ عاما. ونشيد بالتقدم المحرز صوب إضفاء الطابع العالمي على ذلك الصك، الذي يقوم على أساس ضرورة الاستبعاد الكامل لأي استخدام محتمل للعوامل البيولوجية أسلحة للحرب. ويجب أن نؤكد مجددا على الرفض العالمي للآثار المروعة والعواقب الإنسانية لاستحداث الأسلحة البيولوجية واستخدامها وان نجدد التأكيد على أهمية ضمان ألا يتمكن أي طرف من استخدامها مرة أخرى اطلاقا في ظل أي ظرف من الظروف.

السيدة غارسيا غويزا (تكلمت بالإسبانية): لا يمكن ولا ينبغي لأي نظام قوي ومستدام للسلام والأمن الدوليين أن يكون مرتكزا على أسلحة الدمار الشامل مع ما ينطوي على ذلك من أثار عشوائية أو غير إنسانية، بل يجب أن يركز على أساس العدالة والقانون الدولي وعلى تطبيق سيادة القانون، لذلك فان اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثلان معلمين في ميدان نزع السلاح الدولي وعدم الانتشار. فقد أرسيا القواعد والمعايير الأساسية لحظر العناصر غير الإنسانية في الحرب والقضاء عليها، وشكلا تقدما نحو الأهداف العالمية المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار.

أثبتت اتفاقية الأسلحة الكيميائية أنها أنجح صك متقدم في نزع السلاح. إذ أنها لا تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية فحسب، بل أيضا تقضي بتدميرها في ظل نظام يشكل أعلى المعايير الممكنة في ميدان التحقق. وفي ذلك الصدد، تهنئ المكسيك مرة أخرى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على نيلها جائزة نوبل للسلام. ذلك التمييز يجسد الاعتراف والإقرار الواسعين بالعمل الرائع الذي تقوم به تلك المنظمة لضمان القضاء على الأسلحة الكيميائية وكذلك الدور الحيوي الذي تقوم به في تعزيز حل دبلوماسي لتفكيك ترسانات الأسلحة الكيميائية في سوريا. بينما، في الوقت نفسه تعزز التعددية بوصفها أفضل طريقة لحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

إن المعاناة التي تبعث على الأسي والناجمة عن استعمال الأسلحة الكيميائية في سوريا ترغم المجتمع الدولي برمته على النظر في أهمية ضمان تدمير الترسانات الكيميائية تدميرا كاملا في العالم اجمع، إذ أن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان عدم تكرار تلك الأحداث غير المقبولة.

وهذا العام، بانضمام سوريا والصومال إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، اتخذنا خطوة هامة نحو عالمية الصك. ولذلك ناشد البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك بدون تأخير أو شروط مسبقة.

ويدين الاتحاد الروسي إدانة قوية استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونعتقد أن تلك الأعمال، أيا كان مرتكبوها، غير مقبولة على الإطلاق وأنه يجب تقديم جميع مرتكبيها إلى العدالة. ونشاطر بشكل كامل التقييمات السياسية الأساسية في ذلك الصدد الواردة في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادرة في ٢٧ أيلول/سبتمبر وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

ونحن جميعا - وفي المقام الأول، الدولة السورية نفسها - نبحث في التغلب على الاتجاه السلبي للحوار وإعادة سير التطورات إلى المسار الصحيح. وفيما يتعلق بتلك الحالة، لا نزال نود أن نناشد جميع الدول المهتمة الامتناع عن الإدلاء بالبيانات غير القائمة على الأدلة وغير المسؤولة، وفي بعض الأحيان، الزائفة. ورثما تحتتم التحقيقات، لا يمكننا سوى أن نقدم افتراضات غير رسمية فيما يتعلق بالجهة التي استخدمت، بصورة غير إحترافية للغاية، من وجهة نظر عسكرية، ذخائر كيميائية بدائية لم تكن حتى بحوزة الجيش السوري. فالحقيقة الوحيدة المعروفة هي أن تلك الأسلحة استخدمت، ولم يكن للدورة السورية أي مكسب من استخدامها. وكل ما عدا ذلك، في الوقت الحالي، مجرد رجم بالغيب.

إن الموقف الحالي للقيادة السورية موقف نبيل وجريئ بصورة استثنائية. وما فتئت سوريا، وهي في حالة سياسية بالغة التعقيد، قادرة على اتخاذ قرار تاريخي حقا والتخلي عن أسلحتها الكيميائية، التي كانت بالنسبة للدولة ذات أهمية استراتيجية فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن الوطني. وبدأت سوريا التدمير الكامل لترسانتها للأسلحة الكيميائية تحت الإشراف الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي وجه مواعيد نهائية قصيرة بصورة غير مسبوقه. فالخطوات التي تقوم دمشق باتخاذها جديدة بالاحترام والدعم الشامل. وهي نموذج جيد للغاية ودرس لجميع دول المنطقة الأخرى التي لا تزال

وتحقيقا لتلك الغاية، تشدد المكسيك على ضرورة تعزيز عملية مراقبة الأوبئة والإنذار المبكر بحالات اندلاع الأوبئة والجوائح المحتملة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، وضرورة التعاون وتبادل المعلومات في ذلك المجال. ولا بد من تعزيز القدرات الوطنية في الكشف والتأهب والاستجابة المبكرة حتى يكون التعاون في حالة الإصابة فعالا بقدر الامكان. وتلك هي التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

ونشعر بالأسف لأنه حتى الآن عجزت الدول الأطراف عن التوصل إلى أدنى حد من الاتفاقات للتمكن من إنشاء الأدوات اللازمة لتأكيد تنفيذ الاتفاقية والامتنال لها من خلال آليات التحقق. ومن الضروري أن يكون لدى الأطراف في الاتفاقية اليقين القانوني والسياسي فيما يتعلق بالامتنال لأحكام المعاهدة. وكرر بلدي باستمرار انه، نظرا لعدم وجود آلية للتحقق من الامتنال، تتسم تدابير بناء الثقة بأقصى أهمية. وأود أن أحتتم بيان بالتأكيد مجددا على الأهمية التي يوليها بلدي لضرورة كفاءة المزيد من انخراط ومشاركة المجتمع المدني، فضلا عن القطاعين العلمي والأكاديمي والقطاع الخاص، في تعزيز اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتنفيذهما. ولن يجرز التقدم في نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة إلا حينما يتسنى سماع جميع أصوات المجتمع المدني الداعية إلى التغيير على نطاق العالم.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
إن الاتحاد الروسي يؤيد باستمرار وبفعالية إضفاء الطابع العالمي على النظم الدولية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بهدف الامتنال الصارم والشامل للالتزامات المقطوعة بموجب المعاهدات في ذلك الصدد، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

الأوسط وشمال أفريقيا. من الذي يريد ذلك؟ إنه وضع ينطوي على خطر اختلال نظام القانون والنظام الدوليين بأكمله.

وفي هذه الحالة، لا نستطيع حتى مناقشة ما هي الأسلحة المستخدمة، ناهيك عن مناقشة اتخاذ مزيد من الخطوات في اتجاه نزع سلاح حقيقي. وما فتننا نعتقد أنه في عالم اليوم المعقد والمضطرب، يعتبر حفظ القانون والنظام أحد الأدوات القليلة التي يمكن من خلالها وقف انزلاق العلاقات الدولية إلى الفوضى. فالقانون هو القانون؛ والكلمة ملزمة قانوناً باحترام القانون، شاء أم أبى. والقانون الدولي القائم لا يسمح باستخدام القوة إلا في حالتين فقط: حالة الدفاع عن النفس أو بموجب قرار لمجلس الأمن. ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، فإن أي شيء آخر يعتبر في حكم العدوان.

وتؤكد الأحداث في سوريا أهمية التعميم الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفها الأداة المتعددة الأطراف المتخصصة الأكثر فعالية. وندعو كل من لا يزال خارج النطاق القانوني الدولي لمعاهدة عدم الانتشار النووي واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وغيرها من الاتفاقات إلى أن يحدو حدو المثال القيم الذي قدمته سوريا والانضمام فوراً إلى تلك الترتيبات الدولية البالغة الأهمية، من دون أي شروط مسبقة - مثلما فعلت سوريا.

إن إيلاء الأولوية لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول هو من المسلمات. وفي هذا السياق، نشير إلى ضرورة أن تنفذ الدول كافة متطلبات قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالكامل.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد أعربت اليابان عن قلقها العميق إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخراً في سوريا، والتي لا يجوز استخدامها مهما كانت الظروف. ولذا، فإننا نرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بالإجماع، الذي عزز قرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن إنشاء البعثة المشتركة للأمم المتحدة

خارج أطر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وإزاء تلك الخلفية الايجابية، من دواعي الأسف البالغ انه تجري محاولات، حتى هنا في اللجنة الأولى، لاثام الحكومة السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية.

وهذا يذكرنا ببيانات الشجب النكراء غير المؤكدة التي تردت في السنوات الأخيرة ومفادها أن مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ليست من صنع إرهابيين، بل هي شيء آخر. لذلك، أدعو الجميع إلى الامتناع عن الإدلاء بمثل هذه البيانات غير المسؤولة، على الأقل من على منبر الأمم المتحدة. يجب ألا يغيب عن بالنا أن كل بياناتنا سوف تدرس بصورة وافية لاحقاً، بما في ذلك من خلال من سيأتون بعدنا. وبالتأكيد، سوف نحاسب جميعاً على الكلمات التي تفوهنا بها بطريقة غير مسؤولة.

ينبغي ألا ننسى أن ما يجري في سوريا ليس كفاحاً من أجل إرساء الديمقراطية، بل هو تمرد مسلح بين الحكومة والمعارضة في بلد متعدد الأديان. لا يوجد كثير من أنصار الديمقراطية هناك، وهذا أمر معروف جيداً، لكن هناك الكثير من المتطرفين من كل الأطياف في صفوف المعارضة. والمواجهة الداخلية التي تغذيها إمدادات الأسلحة إلى المعارضة منذ البداية قد تطورت بالفعل إلى واحد من أعنف الصراعات الدامية في العصر الحديث. وجميعنا هنا يعرف جيداً ما يقدم من أسلحة للمتطرفين في سوريا، ومتى، ومن الذين يقدمونها لهم.

ومن شأن التطورات السلبية في سوريا والتدخل العسكري الأجنبي أن يؤدي إلى تزايد أعداد الضحايا الأبرياء وتصاعد الصراع وامتداده إلى خارج سوريا. ويمكننا أن نتصور ما يمكن أن يفضي إليه تقويض الجهود المتعددة الأطراف لحل المشكلة النووية الإيرانية وتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي. وقد يؤدي ذلك إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء الشرق

الأسلحة الكيميائية المخلفة من خلال مرافق التدمير المتنقلة المنشورة في الصين. وعلاوة على ذلك، فإننا نجهز بجديّة لإنشاء مرافق تدمير إضافية. وبتعاون وثيق مع الصين، عقدت اليابان العزم على إتمام تدمير كل الأسلحة الكيميائية المخلفة بالكامل، ولن تألو جهداً لتحقيق تلك الغاية.

والتقدم السريع في مجال التكنولوجيا الحيوية قد أفاد البشرية، ولكن في الوقت نفسه تتزايد المهددات البيولوجية التي ينطوي عليها سوء الاستخدام أو الاستخدام غير المشروع للعلوم والتكنولوجيا المتقدمة، وخاصة من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول. وفي هذا السياق، أصبح إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسسمية أكثر أهمية من أي وقت مضى للأمن الدولي.

وترحب اليابان بالمناقشة القيمة أثناء العملية الأخيرة ما بين دورتي المؤتمر الاستعراضي. وسوف نسهم في المناقشة بغية تحقيق نتائج ملموسة بشأن كل بند من بنود جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي المقبل، وهي التعاون والمساعدة بموجب المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واستعراض التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا فيما يتصل بالاتفاقية، وتعزيز التنفيذ على المستوى الوطني، للتمكين من مشاركة أكمل في تدابير بناء الثقة، وتعزيز تنفيذ المادة السابعة.

وبغية تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإن اليابان، كدولة رائدة في مجال علوم الحياة وعضو في مجموعة الدول التي تضم اليابان وأستراليا وكندا وجمهورية كوريا وسويسرا والنرويج ونيوزيلندا، ستشارك بشكل فعال في مختلف المواضيع قيد المناقشة المتعلقة باتفاقية الأسلحة البيولوجية. كما ستواصل بذل جهودها الرامية إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، مع التركيز بشكل خاص على الاستجابات لأوجه التقدم السريع في مجال العلم والتكنولوجيا فيما يتعلق بالاتفاقية ومسائل الاستخدام المزدوج ذات الصلة بذلك.

ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كأساس لخطوات ملموسة لإزالة تلك الأسلحة اللإنسانية.

واليابان تحث حكومة سوريا بقوة على الالتزام بأمانة وبشكل كامل ببرنامج إزالة الأسلحة الكيميائية المحدد في قرار المجلس التنفيذي للمنظمة وقرار مجلس الأمن. واليابان ستقدم دعماً واسع النطاق وأكبر قدر من التعاون في مسعى المجتمع الدولي للتخلص من الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وتهنئ اليابان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الفوز بجائزة نوبل للسلام، ما يدل على اعتراف واسع النطاق بالمنظمة والتوقعات المتوخاة منها بشأن إسهامها في الحظر التام للأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها على الصعيد العالمي.

وإذ نقدر تقديراً عالياً الالتزام الواسع النطاق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، وانضمام ١٩٠ من الدول الأطراف إليها، فإن عالميتها باتت تكتسب أهمية متزايدة، بالنظر إلى المناخ الأمني الدولي الراهن. وتنتج على الجهود المتواصلة للدول الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية في اتجاه تدمير مخزونها. وبالتدمير الذي يمكن التحقق منه لأكثر من ثلاثة أرباع كل مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة، يظل ذلك هو الهدف الأساسي للاتفاقية.

وبغية مواكبة التغيرات السريعة في المناخ الأمني الدولي، حان الوقت لكي تفكر اللجنة ملياً في مستقبل اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالتقرير النهائي للمؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتشدد على أهمية تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. ونحن نأخذ التزاماتنا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية بجدية. ولذلك، تلتزم اليابان بتدمير الأسلحة الكيميائية المهمة في الصين، وحققت تقدماً كبيراً من خلال جهود مطردة ومستمرة. ونستثمر موارد بشرية ومالية هائلة لمعالجة المهام التي لم يسبق لها مثيل والصعبة تقنياً لتدمير تلك الأسلحة المهمة. والنتائج جلية. فقد دمرت اليابان أكثر من ٣٧ ٠٠٠ من

أما في مجالي عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والمخاطر الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، فقد قامت كرواتيا، بالاشتراك مع بولندا، بعملية استعراض الأقران من أجل التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). أننا لا ننظر إلى ذلك فقط بوصفه دعما هاما لزيادة لقدرةنا الوطنية، ولا بوصفه آلية لتعزيز تعاوننا الثنائي فحسب. بل أريد له قبل كل شيء أن يكون مساهمة من جانب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تحديد الممارسات العالمية الفعالة.

إن استعراض النظراء الذي قامت به كرواتيا وبولندا في حزيران/يونيه وفي تشرين الأول/أكتوبر، من هذا العام، في زغرب ووارسو مشروع تجربي اضطلع به بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. إنه نهج جديد جداً ينطوي على إمكانات قوية في حشد المعرفة المشتركة والخبرات المستمدة من القيمة المضافة للاحتياجات العالمية في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونأمل أن تقر بلدان أخرى بفوائد التعاون في مجال استعراض الأقران، وأن تصبح نموذجاً ناجحاً جديداً للتعاون.

بالإضافة إلى ذلك، استضافت كرواتيا في أيار/مايو من هذا العام المؤتمر السنوي لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح وعدم انتشار تلك الأسلحة. وبما أن المؤتمر كان أكبر نشاط في مجال التوعية لحلف شمال الأطلسي مع الشركاء، فقد تجمع فيه كبار المسؤولين في مجال عدم الانتشار من أكثر من ٥٠ بلداً ومنظمة دولية. وفر المؤتمر فرصة لإجراء مناقشات مفتوحة غير رسمية ومتعمقة بشأن مستقبل أنظمة ومبادرات عدم الانتشار المتعددة الأطراف وبشأن المخاطر والتحديات الحالية الناجمة عن الانتشار الإقليمي للإرهاب، ومساهمة الناتو في الجهود الدولية في ميدان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيد يوكوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدي الكلمة، أود أن أتقدم بالتهنئة لكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأن أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب. وأود أيضاً أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لعملنا طيلة الدورة الثامنة والستين.

تؤيد كرواتيا تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.16)، ولكني أود أن أبدى بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن منع وكبح الهجمات المحتملة باستخدام مواد تتصل بأسلحة الدمار الشامل من بين المساهمات الأساسية في السلم والأمن العالميين. وما برحنا مكرسين لتحقيق هذا الهدف. إن الموقع الجغرافي لكرواتيا يعرضها لأن تصبح بلد عبور لتهرب المواد المتصلة بأسلحة الدمار الشامل إن لم نكن حذرين للغاية. استناداً إلى ذلك التقييم للمخاطر المحتملة في بداية هذه العام، اعتمدت كرواتيا استراتيجية وطنية وخطة عمل لمكافحة أسلحة الدمار الشامل. وربما تصبح استراتيجيتنا نموذجاً تحتذي به بلدان أخرى ذات بيئات جغرافية سياسية مماثلة في إعدادها لاستراتيجياتها الوطنية الخاصة بها. نحن على استعداد لتشاطر خبرتنا في هذا المجال مع بلدان منطقة جنوب شرق أوروبا.

منذ ١ تموز/يوليه، تغير الموقف الكرواتي في الاتحاد الأوروبي إزاء مبادرة مراكز التميز الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. إذ أن كرواتيا بوصفها عضواً جديداً في الاتحاد الأوروبي أصبحت بلداً شريكاً ومزوداً بدلاً من كونها بلداً مستفيداً. إن وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في زغرب، دعماً منها لمبادرة مراكز التميز في الاتحاد الأوروبي، استضافت في بداية تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، اجتماعاً دولياً بشأن التخفيف من حدة المخاطر الكيميائية والبيولوجية، والإشعاعية والنووية.

تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للاسراع في تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية في سوريا والقضاء عليها.

إن الهند بوصفها رئيسا للمجلس التنفيذي الذي أدى إلى عقد المؤتمر الاستعراضي الثالث لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ترحب بالتعبير الواضح عن فناعة المجتمع الدولي الآراء. ونرحب بالتعبير الواضح عن فناعة المجتمع الدولي الذي تم في وثيقة المؤتمر الاستعراضي الثالث ومفادها أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد عززت دورها بوصفها معيارا دوليا لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية، وساهمت مساهمة كبيرة في السلم والأمن الدوليين بالسعي إلى الاستبعاد التام لإمكانية استعمال الأسلحة الكيميائية. كذلك أعرب المؤتمر الاستعراضي عن اعتزامه تدمير جميع فغات الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن وفقا لأحكام الاتفاقية.

تؤكد الهند من جديد أن نزع السلاح أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وينبغي أن تظل أولوية بالنسبة لنا إلى أن يتحقق التدمير الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية. من الجدير بالذكر أن الهند فرغت من تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠٠٩ وفقا لالتزاماتها، وضمن الإطار الزمني المنصوص عليه في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ونعتقد أنه ينبغي أيضا لجميع الدول الحائزة لتلك الأسلحة الوفاء بالتزاماتها في أقرب وقت ممكن. كذلك فإن إضفاء طابع العالمية على الاتفاقية أمر أساسي لنجاحها. كذلك من الجوهرى التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية لتحقيق هدفها وغايتها.

إن الهند، بفضل اتساع نطاق الصناعة الكيميائية لديها ونموه هذه الصناعة، أصبحت تحوز على المرتبة الثانية في أكبر عدد من المرافق المعلن عنها، وأن إعلاناتها عن الصناعة الكيميائية أصبحت مثالا يُحتذى به حقا. يجري في الهند أكبر عدد من عمليات التفيتيش التي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة

علاوة على ذلك، ستستضيف كرواتيا والولايات المتحدة في زغرب في تشرين الثاني/نوفمبر تمارين محاكاة نظرية كجزء من المبادرة الأمنية الإقليمية لمكافحة الانتشار في جنوب شرق أوروبا. وتهدف التمارين إلى تحسين قدراتنا على التصدي لتحديات انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة؛ للوفاء بتعهداتنا بالمبادرة الأمنية لعدم الانتشار والتزاماتنا بموجب سائر قرارات مجلس الأمن وغيرها من الأطر الدولية، وتعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين في ميدان عدم الانتشار.

في الختام، نود أن نشدد على أن الأحداث المروعة التي وقعت مؤخرا تذكرنا بأن عمل المجتمع الدولي في مجال مكافحة أسلحة الدمار الشامل لم ينته بعد. علينا أن نعترف لأنفسنا بأن مخاطر الإرهاب فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل قائمة للأسف، وأن ما من دولة أو إقليم في منأى من تلك المخاطر.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تعلق الهند أهمية كبيرة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. فهما أمثلة على المعاهدات غير التمييزية في مجال نزع السلاح التي يمكن أن تؤدي عمليا إلى القضاء التام على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في فئة أسلحة الدمار الشامل. إن تلك المعاهدات تاريخية حقا من حيث الرؤية الكاسحة لها وفي وحدة الهدف التي أهتمتها.

تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.16).

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة في سوريا أهمية التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية في العالم والقضاء على مخزوناتهما في أسرع وقت ممكن، والحاجة إلى ضمان منع الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على هذه الأسلحة. ولا بد من إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان تحدثت ومن قبل أي شخص، ولا بد من الإنفاذ الصارم للمعايير الدولية لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية. تؤيد الهند الجهود التي

في عام ٢٠١٣ لتقديم مبادرات هادفة من خلال الاجتماعات التي تعقد فيما بين الدورات.

تعتقد الهند أن من الحيوي لنجاح اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن يتم الوفاء بشكل كامل وفعال بالتعهدات والالتزامات وتنفيذها بموجب الاتفاقية. إن الهند لديها إطار تنظيمي واسع النطاق لمنع إساءة استخدام العلوم البيولوجية والتكنولوجيا. ونعتقد أن وضع تدابير شفافية تتعلق ببناء الثقة أمر هام لتعزيز الثقة بتنفيذ الاتفاقية، إلا أنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن آلية متفق عليها على نحو متعدد الأطراف للتحقق من الامتثال.

وفي هذا الصدد، ينبغي احترام القرارات التي اتخذها المؤتمر الاستعراضي السابع لتفادي الإخلال بالتوازن في الأولويات لدى الدول الأطراف.

وتمثل ضوابط التصدير إحدى المسائل ذات الصلة بكل من اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي مسألة تولي لها الهند الأهمية الواجبة. والهند لديها ضوابط تصدير وطنية قوية تستند إلى القانون وتكفل الوفاء بجميع التزاماتنا بموجب هذه الاتفاقيات والتزاماتنا بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد قدمت الهند تقريرها بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وقدمت منذ ذلك الحين تقارير دورية مستكملة، كان آخرها في عام ٢٠١٣. وتعمل الهند بنشاط مع فريق أستراليا وغيره من نظم الرقابة على الصادرات، سعياً إلى الحصول على العضوية الكاملة. وأخيراً، فإن الهند ملتزمة بالمحافظة على أعلى المعايير الدولية بخصوص مراقبة المواد الكيميائية والبيولوجية والسامة.

السيد ين هايغانغ (الصين) (تكلم بالصينية): شهد هذا العام تطورات جديدة في تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. فقد عُقد المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف بسلاسة.

الكيميائية، وقد ضمنا سجلاً لا تشوبه شائبة في سجل عمليات التحقق من التفريشات. في الوقت نفسه، نعتقد أنه يتعين على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وضع معايير شفافة وطرائق وموضوعية لعمليات التفريش. وينبغي أن تُنفذ أحكام الاتفاقية بطريقة لا تعرقل الأنشطة المشروعة، لا سيما في بلدان مثل الهند لديه صناعة كيميائية كبيرة ومتنامية.

نضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تمانينا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على نيلها جائزة نوبل للسلام.

إن الهند ملتزمة بتحسين فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتعزيز تنفيذها وعالميتها. ونعتقد أن هذا ضروري نظراً للتحديات الجديدة الماثلة أمام السلم والأمن الدوليين والناشئة عن اتجاهات الانتشار، بما في ذلك التهديد الذي يشكله الإرهابيون وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تسعى إلى الحصول على مواد بيولوجية لاستخدامها في الأنشطة الإرهابية. نرحب بانضمام الكامبيرون، وناورو، وغيانا وملاوي إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية هذا العام.

ثمّة مجال حاسم تبين فيه أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية غير كافية كآلية فعالة للتحقق من الامتثال. في أي معاهدة متعددة الأطراف من قبيل اتفاقية الأسلحة البيولوجية، يكتسي التحقق من الامتثال أهمية حاسمة للدول الأطراف لكي تكفل بصورة جماعية قيام جميع الدول الأطراف بتنفيذ أحكام الاتفاقية. ولا يمكن توفير الضمان على تقيد الدول الأطراف بالتزامات الامتثال والعمل كرادع لعدم الامتثال إلا بإنشاء آلية متعدد الأطراف متفق عليها للتحقق من الامتثال.

كلف المؤتمر الاستعراضي السابع برنامج العمل الحالي فيما بين الدورات بالنظر في بنود جدول الأعمال الدائمة الثلاثة وفي بندين من جدول الأعمال تجري مناقشتهما مرة كل سنتين. ونقدر رئاسة الجزائر في عام ٢٠١٢ ورئاسة هنغاريا

ثانيا، هناك أيضا تأثير هام للتدمير الكامل والآمن والشامل للأسلحة الكيميائية التي خلفتها اليابان في الأراضي الصينية على هدف الاتفاقية ومصداقيتها. لقد مضى ما يقرب من ٧٠ عاما على انتهاء الحرب العدوانية اليابانية على الصين، و ١٦ عاما على دخول الاتفاقية حيز النفاذ. ولا تزال الأسلحة الكيميائية التي خلفتها اليابان تشكل تهديدا كبيرا وتسبب ضررا حقيقيا للشعب الصيني وممتلكاته وبيئته. ويرهن سقوط خسائر بشرية بصورة متكررة نتيجة تلك الأسلحة على التهديد الحقيقي الذي تشكله والذي يفوق حتى خطر مخزونات الأسلحة الكيميائية.

ومن المؤسف أن اليابان لم تستكمل تدميرها في غضون الإطار الزمني المحدد بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وتحت الصين اليابان على الامتثال الكامل لقرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة وزيادة إسهاماتها وعلى ألا تدخر وسعا لإكمال التدمير، وفقا لخطة التدمير التي وافقت عليها الصين واليابان بموجب قرارات المجلس التنفيذي. وترحب الصين بالمتابعة المستمرة والوثيقة من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي لمسألة الأسلحة الكيميائية التي خلفتها اليابان، وتشجيعهما للعمليات ذات الصلة.

ثالثا، ترحب الصين بالقرار الذي اعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية، وتأمل أن يجري تنفيذهما بالكامل. وينبغي للمجتمع الدولي والأطراف ذات الصلة بذل جهود مشتركة لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق هذه الغاية.

وتؤيد الصين الدور الإيجابي الذي تضطلع به المنظمة في تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا. وقد أعلن السيد وانغ يي، وزير خارجية الصين، في كلمته خلال الدورة الحالية للجمعية العامة (انظر A/68/PV.15)، أن الصين تقف على أهبة

وشهد إجراء استعراض شامل لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في السنوات الخمس الماضية والتخطيط لأعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في المستقبل. وانضم الصومال والجمهورية العربية السورية إلى الاتفاقية، مما يعزز عالميتها أكثر. وترحب الصين بتلك التطورات الإيجابية.

وفي الوقت نفسه، فإن المنظمة لا تزال تواجه تحديات كبرى في تشجيع تدمير الأسلحة الكيميائية والأسلحة الكيميائية المخلفة من قبل كل من الدول الأطراف الحائزة والدول الأطراف التي خلفت هذه الأسلحة. وتثير مسألة الأسلحة الكيميائية السورية شواغل مستمرة واسعة النطاق في المجتمع الدولي، الأمر الذي يلقي مزيدا من الضوء على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية. وأود أنؤكد مجددا هنا أن الصين ما فتئت تدعم أهداف ومقاصد الاتفاقية وتنفذ أحكامها بطريقة شاملة وتساند تعزيز عالميتها، فيما تلتزم بالحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة الكيميائية وتعارض انتشارها.

وأود أن أبين موقف الصين بشأن المسائل الرئيسية الثلاث التالية:

أولا، حتى اليوم، لم يجر بعد تدمير كميات كبيرة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها والأسلحة الكيميائية المخلفة. وتتخذ الصين موقفا مبنيا على أن تدمير الأسلحة الكيميائية والأسلحة الكيميائية المخلفة ينبغي أن يظل من المهام الرئيسية للاتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويتعين على المنظمة توفير الموارد اللازمة للتحقق من التدمير وينبغي أن تحت الدول الأطراف الحائزة لهذه الأسلحة والدول الأطراف التي خلفتها على أن تستكمل تدميرها في غضون الحدود الزمنية المحددة بموجب القرارات ذات الصلة وخطة التدمير. وبموجب هذا الشرط، يتعين تعزيز التحقق من الأنشطة الصناعية وتقديم المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية والتعاون الدولي بطريقة متوازنة.

تموز/يوليه ١٩٧٢ وصدق عليها في السنة التالية. ولذلك، فإننا نؤيد اتخاذ إجراءات ذات مغزى لتعزيز أهداف تلك الاتفاقيات. وفي ذلك الصدد، فهنيئ جزر مارشال، غيانا، الكاميرون، ملاوي، ناورو على أنها أصبحت من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في العام الماضي.

ونيجيريا، بصفتها عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعد أن عُينت مؤخرا رئيسا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإرهاب في المنظمة، تواصل دعم مبادرات المنظمة الرامية إلى تحقيق عالمية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد سلمنا بعالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونعمل بجد من أجل ضمان التقيد الصارم بروحها. فهي لا تزال أداة فريدة من نوعها لترزع السلاح المتعدد الأطراف. ونشير إلى النمو الاستثنائي لعضوية المنظمة من ٦٥ دولة عضوا في البداية إلى عضويتها الحالية شبه العالمية، حيث بلغ عدد أعضائها ١٩٠ دولة. ونحث بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على أن تشرع في عملية التصديق عليها والانضمام إلى عضويتها.

ويود وفد بلدي أن يسجل رسميا إشادته بالنهج الحاسم الذي اتبعه خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التعاون مع الأمم المتحدة لمعالجة الحالة المؤسفة للغاية التي تناولتها الأنباء لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونيجيريا لا تزال ملتزمة بقوة بالخطوات والتدابير الرامية إلى منع معاودة استخدام الأسلحة الكيميائية أيا كانت الظروف. ولذلك، نرحب بقرار الحكومة السورية تسليم مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية بغرض تدميرها.

وفي سياق تعزيز التزامها وواجباتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، استضافت نيجيريا الاجتماع السنوي للسلطات الوطنية للدول الأطراف في أفريقيا في عام ٢٠٠٥. واقترحت استضافة حلقة عمل للتوعية على الصعيدين الإقليمي والوطني

الاستعداد لتقديم مساهمات مالية للمنظمة وسترسل خبراء إلى فريق التفتيش من أجل تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، مرة أخرى على انتخابكم وأن يؤكد لكم دعمنا وتعاوننا المتواصلين.

وتود نيجيريا أيضا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.16).

وأود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الثناء على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على منحها جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٣.

تقر نيجيريا بأهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية ليس لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية فحسب، بل أيضا لجهودها المتضافرة من أجل التدمير الكامل للمخزونات في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الخطوات الواسعة التي خطتها خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، ولا سيما التوجيه الذي توفره للبلدان من خلال تنظيمها وإدارتها وفريق الخبراء التقنيين التابع لها. ونرحب أيضا بقيادة الأمين العام بان كي - مون والجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها وبالذور الرئيسي الذي يضطلع به موظفو الأمم المتحدة.

ونيجيريا، التي وقعت اتفاقية الأسلحة الكيميائية وصدقت عليها، لا تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بخصوص تعزيز الأهداف العامة المتمثلة في التحقق من التقيد بالاتفاقية بشأن المسألة الهامة المتعلقة بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها. وقد وقعت نيجيريا الاتفاقية في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وصدقت عليها في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وأصبح بلدي أيضا طرفا موقعا على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية في ١٠

السيد أورابيلي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أيدت أيرلندا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/68/PV.16). أود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لقد ذكرتنا هذه السنة تذكيرا صارخا بالأهمية المباشرة للعمل المنجز في هذا المجال وفي منتديات نزع السلاح الأخرى على حياة الأفراد. إن استخدام أسلحة كيميائية في سوريا أمر مستهجن تماما. وإن الأعمال اللاحقة للسلطات السورية بشأن الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتدمير ترسانة سوريا من الأسلحة الكيميائية خطوة موضع ترحيب. ومع ذلك، لا بد من محاسبة المسؤولين عن الخسائر المروعة في الأرواح. لقد طالبت أيرلندا بإحالة جرائم الحرب في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ونكرر هذا النداء الآن. يجب على سوريا أيضا أن تواصل التزامها باتفاقية الأسلحة الكيميائية بتنفيذها كاملا لجميع التزاماتها وتعهداتها. بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

لقد سجلت البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا بداية إيجابية، وبدأت بالفعل بأنشطة التدمير. وأيرلندا تحض جميع الأطراف على الإبقاء على الموقف الإيجابي الذي تم إظهاره حتى الآن، وبنفس القدر عليها أن تبذل كل ما في وسعها لتيسير عمل البعثة وهي تمضي به قدما. لقد قدمت بالفعل أيرلندا مساهمة قدره ٢٠٠.٠٠٠ يورو للصندوق الاستئماني الذي أنشأته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لدعم أنشطة التدمير في سوريا، وسوف ندرس أي دعم إضافي بوسعنا تقديمه أما نقدا أو عينا عندما تحدد بصورة كاملة الاحتياجات الراهنة.

لقد انعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل من هذا العام. وتكليله بالنجاح يبين توافق الآراء العالمي تقريبا بشأن مكافحة الأسلحة الكيميائية.

بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال الفترة بين الربع الأخير من عام ٢٠١٣ والربع الثاني من عام ٢٠١٤.

في الواقع استفادت نيجيريا من عدد من البرامج التي تنظمها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وستواصل المشاركة في رعاية برامج لبناء القدرات، بما في ذلك تلك التي تشمل تبادل المعلومات العلمية والتقنية لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية.

يغتتم وفدي هذه الفرصة للتماس التعاون من جميع الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية للعمل معا من أجل تحقيق حظر شاملا على إنتاج واقتناء وتخزين الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الوقاية من ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل هذه.

إن نيجيريا بوصفها دولة طرفا، تسلم بالمكاسب التي تحققت جراء التنفيذ الأمين لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي هذا الصدد، سنستمر في الوفاء في التزاماتنا بتعزيز إضفاء الطابع العالمي على تلك الاتفاقيات، ولا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويشمل هذا الالتزام نظر الجمعية الوطنية لدينا حاليا في سن قوانين ممكنة. ولدينا شعور بالتفاؤل مفاده أن الجهود التي شرعت فيها السلطة الوطنية المعنية باتفاقيتي الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ستؤدي إلى نتائج إيجابية بشأن سن تشريع بشأن الاتفاقيتين.

عند هذا المنعطف، أود أن أؤكد للجنة استمرار التزام نيجيريا بالمثل العليا لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسُّمية، ونحث جميع الدول الأعضاء، سواء أكانت دولا أطرافا أم غير أطراف، على قطع التزام مماثل. وهذا ضروري إذا ما أردنا تفادي مخاطر استعمال الأسلحة الكيميائية، سواء في ظل تهديد مفترض أو استفزاز مزعوم. لقد أثبتت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية القدرة على التأكد من تدمير الأسلحة الكيميائية، شريطة أن يتم الإعلان عن المخزونات.

للمشاركة في تلك التدابير. وفي الواقع، تضاف إلى ذلك الجهود الرامية إلى تحسين مستوى الالتزام باتفاقية الأسلحة البيولوجية، وثمة تطور يثلج الصدر جدا، ألا وهو انضمام خمس دول أطراف جديدة إلى الاتفاقية في العام الماضي.

في هذا الصدد، أود أيضا أن أذكر بدعمنا للتدابير المبينة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة. أن التنفيذ الكامل للخطوات التي المحددة فيه لن يساعد فقط في منع الأطراف الفاعلة من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل، بل سيساعد أيضا في التنفيذ الفعال للالتزامات التي قُطعت في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن انتشار القذائف التسيارية يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين سواء من جراء نفسه أو كوسيلة محتملة لإيصال أسلحة الدمار الشامل. تتمسك أيرلندا بمدونة لاهاي لقواعد السلوك، بالاشتراك مع ١٣٥ دولة أخرى. ونشجع جميع الدول على الانضمام إلى المدونة. ونعتقد أيضا أن الرقابة الفعالة على الصادرات يجب أن تشكل جزءا من الجهود الرامية إلى منع انتشار القذائف، وفي هذا السياق فإن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف يؤدي دوراً هاماً.

إن التطورات التي حدثت هذا العام تذكرنا بمدى أهمية إزالة أسلحة الدمار الشامل من ترسانات العالم. لدينا فرصة الآن لتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل. تدعم أيرلندا الجهود الدؤوبة التي يقوم بها السفير لاجافا، ممثل فنلندا لعقد مؤتمر بشأن إنشاء هذه المنطقة، ونحضر جميع الأطراف على المشاركة فيه. سيظل الإغراء باستخدام أسلحة الدمار الشامل موجوداً ما دامت الأسلحة ذاتها موجودة. ولا بد لنا من مضاعفة جهودنا لإزالة ذلك الإغراء إلى الأبد.

السيد كيلتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بينما نواصل مداولتنا هنا، نجد أنفسنا مرة أخرى نناقش قضية ينبغي أن

وبانضمام دولتين للاتفاقية منذ عقد ذلك المؤتمر، لم يتبق الآن سوى ست دول غير أطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وتحض أيرلندا هذه الدول على التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها في أسرع وقت ممكن.

لقد أبرز المؤتمر الاستعراضي أيضا ضرورة أن تكفل الدول التنفيذ الفعال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ولا يمكن أن نكون واثقين من عدم التفاف الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول على الحظر العالمي المفروض على الأسلحة الكيميائية إلا بضمان تفعيل تدابير التنفيذ الشامل. وبنفس القدر يجب على جميع الدول أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بتدمير تلك الأسلحة، أما تلك الدول غير القادرة على الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في الاتفاقية لتدمير مخزونها، فيجب عليها مواصلة العمل وفقا للتدابير المتفق عليها في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف والترتيبات ذات الصلة التي تم التوصل إليها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن منح جائزة نوبل للسلم لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إنما هو اعتراف طيب بنجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جعلنا نقرب من القضاء التام على الأسلحة الكيميائية. وأكرر تهانينا إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأسلافه، وإلى جميع موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

هذا العام استحوذت الأسلحة الكيميائية، لأسباب واضحة، على جُل اهتمام النظام المتعدد الأطراف، ولكن بالطبع يجب علينا أيضا أن نذكر التطورات التي حدثت في أماكن أخرى. وبموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسُّمية يجري النظر حاليا في الجهود الرامية إلى التأكد من أن التهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية لن يصبح أبدا حقيقة واقعة. وفي ذلك الصدد، تتجلى أهمية العمل الجاري القيام به حاليا لتحسين مضمون الشفافية وتدابير بناء الثقة والمستوى العام

ونرحب بالاتفاق بشأن إطار العمل لإزالة الأسلحة الكيميائية السورية الذي تم التوصل إليه بجنيف في ١٤ أيلول/سبتمبر وبقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي تلاه، مما يعزز قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن إخضاع مخزون الأسلحة الكيميائية للمراقبة الدولية وتدمير الأسلحة يتسمان بأهمية من حيث القضاء على التهديد للأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ومن ناحية أخرى، فإن الدروس المستفادة من العديد من الصراعات، بما في ذلك الصراع في سوريا، تفرض علينا التصرف بحذر ويقظة. ويجب ألا يساء استخدام طول فترة العملية المتوخاة من أجل كسب الوقت. وتقع المسؤولية الآن على عاتق مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره كي يتتبعوا بنشاط تنفيذ الاتفاق الإطاري وفقا للجدول الزمني الذي اتفق عليه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. علاوة على ذلك، ينبغي ألا ينظر إلى العملية على أنها الحل النهائي للصراع. وينبغي ألا يغيب عن البال أن العدد الأكبر من الخسائر البشرية السورية ناجم عن الأسلحة التقليدية.

إن عملية إزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا لتذكرة قوية بأهمية تحقيق عملية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والتنفيذ الفعال لها، وبالذات الحاسم الذي تؤديه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفعاليتها. ونرحب بمنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٣ لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي ما برحت تضطلع بهذه المهمة الهامة باسم الإنسانية، ونعرب عن تهنئتنا القلبية لموظفيها المخلصين، تحت القيادة الفذة لمديرها العام، السفير أحمد أزوجو. وتعلق تركيا أهمية كبيرة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتحقيق عالميتها وتنفيذها الكامل. ويمثل نشر ونقل السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن أن تستعمل لإنتاج الأسلحة البيولوجية، وإمكانية وقوعها في أيدي الإرهابيين أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي. وإذا نظر

يكون قد عفى عليها الزمن. كما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن أسلحة الدمار الشامل لا تضمن الأمن لأي بلد، ولكنها بدلاً من ذلك تضمن زيادة انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار. ينبغي إزالة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل على جناح السرعة، ولا يجب أن ترد أسماء تلك الأسلحة في المناقشات إلا لتذكيرنا وتذكير الأجيال المقبلة بالكوارث التي قد تجرّها تلك الأسلحة لكي لا يجري استخدامها بتاتا مرة أخرى.

من حسن الطالع أننا قمنا بصورة مشتركة باتخاذ خطوات جريئة للموافقة على تفكيك هذه الأسلحة وعدم استخدامها بتاتا مرة أخرى. ومن بين هذه الجهود بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسُّمية. من الجدير بالذكر أن تركيا طرف في جميع الصكوك الثلاثة المتعددة الأطراف التي تسترشد بها المعايير المتعلقة بالمجموعة قيد المناقشة اليوم، فهي لا تحتفظ بها ولا تعمل على إنتاجها أو إجراء أي بحوث بشأن هذه الأسلحة. إن وجود الأسلحة الكيميائية في العالم وخصوصا في الشرق الأوسط مصدر قلق كبير لتركيا، ولبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره. من سوء الطالع أن الأسلحة الكيميائية استخدمت ثلاث مرات في العقود الثلاثة الماضية في بلدان مجاورة لنا مباشرة.

ومن دواعي الأسف أن المرة الأخيرة كانت هذا العام، بعد مرور أكثر من عقد من الزمن في القرن الحادي والعشرين. ونواجه مرة أخرى الصور المروعة التي تذكرنا بالطابع العشوائي واللاإنساني لهذه الأسلحة. ولم يكن الحادث المأساوي الذي وقع بدمشق في ٢١ آب/أغسطس هجوما على ضحاياه فحسب، لكن ضد كل المبادئ الأساسية والقيم التي بنيت عليها الحضارة الإنسانية. لقد كان جريمة مروعة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي. ويجب تقديم مقترفي هذه الجرائم إلى العدالة.

في هذا السياق، ينبغي الاستفادة من النهج الإقليمية التي تمهد الطريق لتحقيق عالمية الانضمام العالمي إليها في نهاية المطاف. وما برحت تركيا تشجع بفعالية على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. نود أن نعرب مرة أخرى عن خيبة أملنا حيال عدم عقد المؤتمر في عام ٢٠١٢، ونحن نتوقع أن يُعقد في أقرب وقت ممكن. ونحث جميع دول المنطقة على المشاركة فيه بروح من التعاون والمرونة.

وعلى أن نكافح من أجل التشديد على طابع الترقى والتقدم للبشرية، وكى لا نكرر أخطاء الماضي المروعة. وينطبق ذلك القول أكثر الآن إذ نعيش في عصر جديد، وحيث لدينا الصكوك القانونية الضرورية والمعلومات والخبرات والتكنولوجيا وغيرها من الأدوات المتاحة لنا كي نعي الأمور ويسود حب الخير للإنسان، ونتيجة لذلك، كي نضع جميع أسلحة الدمار الشامل في مكائها الذي تستحقه في الصفحات المظلمة للتاريخ.

السيد شيشيتشها (جمهورية إيران الإسلامية)
(تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به اليوم ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/68/PV.16).

لقد كان استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا حادثاً مفاجئاً. فقد أظهر مرة أخرى الطابع المروع لهذه الأسلحة وأثبتت ثانية أنه ينبغي لنا ألا ندخر أي جهود ترمي إلى إزالة هذه الأسلحة اللاإنسانية. ويتعارض أي استخدام للأسلحة الكيميائية مع نص وروح بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن القانون الدولي العرفي. وتدين جمهورية إيران الإسلامية بأقوى العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

وإيران هي الضحية الرئيسية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في التاريخ المعاصر. فنتيجة لأكثر من ٤٠٠ هجمة باستخدام

إليها مع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإن سهولة الحصول على تلك العوامل يجعل هذه الشواغل أمراً بالغ الأهمية.

وتبقى تدابير بناء الثقة أداة هامة لتعزيز الغرض من الاتفاقية. وعلى الرغم من تحسن تقديم التقارير إلى حد كبير، فإن عددها لم يزد ليصل إلى المستوى المرغوب فيه. وتمثل التقارير عن تدابير بناء الثقة أدوات قيمة للتفاهم المتبادل والشفافية. وينبغي لنا أن نسعى جاهدين إلى استخدام مصدر المعلومات هذا استخداماً ملموساً.

ونعتقد أنه ينبغي كذلك أخذ التطورات العلمية والتكنولوجية في الاعتبار. ومن الضروري الاطلاع على الابتكارات في مجال علوم الحياة وما يترتب عليها من آثار بالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية من أجل معالجة التحديات المعقدة في هذا المجال. وللأسف، لا يوجد نظام للتحقق في الاتفاقية مثل ذلك المتوفر في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي من شأنه أن يشكل آلية مفيدة للغاية. ونحن نعتبر أن هذه الآلية سوف تسهم في تعزيز فعالية الاتفاقية. وحدد اجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠١٣ الذي عقد في آب/أغسطس الماضي بعض المسائل الهامة التي ستزيد من إحراز التقدم في عملنا في الاجتماع المقبل للدول الأطراف.

يجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للحيلولة دون حيازة عوامل الحرب الكيميائية والبيولوجية من جانب الإرهابيين والجهات الأخرى غير المرخص لها، أو حتى غيرها من الدول، ولتدمير مخزوناتهم منها. ويجب أن تعطى الأولوية لتحقيق عالمية الانضمام لاتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية وتنفيذهما الفعال. وندعو جميع البلدان إلى التصديق على هذين الصكين الهامين. نؤيد أيضاً تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يشكل أداة هامة للحيلولة دون حيازة أسلحة الدمار الشامل من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول.

الأخرى. واستنادا إلى أدلة موثقة توثيقا جيدا، شارك أكثر من ٤٥٠ شركة - ومعظمها من البلدان الغربية، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية - في تطوير برنامج صدام الكيميائي. وبالنظر إلى أن جميع هذه الشركات تخضع للتدقيق من حكومات بلادهم، فلم يكن بوسعها نقل سلائف الأسلحة الكيميائية إلى صدام بدون مباركة حكومات بلادها. في الواقع، فإن استخدام عوامل الحرب الكيميائية - لا سيما ضد المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال - للدليل واضح على جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية. وفي الحقيقة، إن من ساعدوا برنامج صدام للأسلحة الكيميائية هم المسؤولون عن ارتكاب هذه الجرائم أيضا.

إن إيران إذ تدرك الطابع اللاإنساني للأسلحة الكيميائية، فإنها لم تشارك بنشاط فحسب في المفاوضات على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في جنيف، ولكنها كانت من بين أوائل البلدان التي وقعت المعاهدة وصدقت عليها.

وتواصل إيران دعمها القوي لتنفيذ الاتفاقية تنفيذًا كاملاً وفعّالاً وغير تمييزي، ولا سيما المادة الحادية عشرة منها. وفي هذا الصدد، ندعو أجهزة صنع القرار ذات الصلة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بهذا الموضوع. كما يرحب وفدي بالاحتتام الناجح للدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن التدمير الكامل لمخزونات الأسلحة الكيميائية ما زال الهدف الرئيسي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، وكما ينعكس في قرارات الأجهزة التي تقرر السياسات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يلزم على الدول الأطراف الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية التي لم تمتثل لتمديد الموعد النهائي المحدد في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ أن تشرع في بذل جهود متواصلة ومتسارعة، في إطار اتفاقية حظر الأسلحة

عوامل الحرب الكيميائية خلال حرب الثماني سنوات التي فرضها صدام على جمهورية إيران الإسلامية، في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، سقط أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مواطن إيراني بين شهيد وجريح. ويشمل ذلك أكثر من ٧ ٠٠٠ إصابة في صفوف المدنيين نتيجة ما يقرب من ٣٠ هجمة شنت على المدن والقرى الإيرانية.

وفي إحدى الحالات، في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧، ألقّت طائرات صدام الحربية بقنابل غاز الخردل والكبريت على أربع مناطق سكنية بسارداشت، وهي مدينة تقع في الشمال الغربي من إيران. ونتيجة لذلك، استشهد أكثر من ١٣٠ مدني غير محمي، وأصيب حوالي ٥ ٠٠٠ شخص لا يزالون يعانون من مضاعفات طويلة الأجل، بما في ذلك الإصابة بسرطان الرئة. ويجري إحياء الذكرى السنوية لهذه المأساة في إيران بوصفها اليوم الوطني للحملة ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

علاوة على ذلك، وفي عام ٢٠١٠، دعا المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مديرها العام إلى أن يقوم، بالنيابة عن المنظمة، بإلقاء بيان سنوي في ٢٨ حزيران/يونيه، أمام سلطات مدينة سارداشت وسكانها إحياءً لذكرى هجمات الأسلحة الكيميائية تلك، وإعراباً عن تعاطفه مع الضحايا.

وتنفيذاً لذلك القرار، وفي السنوات الثلاث الماضية، أدلى المدير العام للمنظمة ببيانات بمناسبة الذكرى السنوية لهذه المأساة. وخلال إعرابه عن خالص مشاعر التعاطف مع سلطات مدينة سارداشت وسكانها، فقد قال "إننا نتعاطف مع من لا يزالون تحت وطأة العواقب المؤلمة للتعرض للأسلحة الكيميائية". كما أكد من جديد عزمنا على تخليص العالم نهائياً من خطر الأسلحة الكيميائية، وعلى ضمان عدم استخدامها مرة أخرى أبداً.

وغني عن القول أن جيش صدام ما كان له أن ينتج تلك الأسلحة غير الإنسانية دون المساعدة والدعم من البلدان

حركة عدم الانحياز الذي يدعو الدول التي لا تزال لديها تحفظات بشأنه إلى سحبها دون مزيد من التأخير.

ويعتقد وفد بلدي أنه لدى التصدي لهذه الأسلحة المروعة، ينبغي توجيه جميع جهودنا لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إيجاد عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، إن الطابع العالمي للصكوك الدولية الملزمة قانونا التي تحظر هذه الأسلحة يتصف بمنتهى الأهمية. وينبغي بالتالي للدول الأطراف في تلك المعاهدات أن تتخذ إجراءات جادة لإقناع غير الأطراف بالانضمام إليها دون مزيد من الإبطاء أو الشروط المسبقة. وأود أن أشدد على أن الدول الأطراف في تلك المعاهدات، في تعاملاتها مع الدول غير الأطراف، ينبغي أن تتصرف بطريقة تثبت أن وجودها كطرف له ميزة، وأن عدم وجودها كطرف يشكل ضررا حقيقيا. وغني عن القول إن عدم تقديم حوافز لغير الأطراف ووقف التعاون معها أمر لن يشجع وييسر تحقيق الطابع العالمي لهذه الصكوك.

وفي هذا السياق، ندعو جميع الدول الأطراف في المعاهدات إلى البقاء ملتزمة تماما بتعهداتها الذي يقضي برفض نقلها إلى غير الأطراف أي معدات أو مواد أو تكنولوجيا أو دراية أو معلومات علمية وتكنولوجية يمكن أن تُستخدم لتطوير أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق عميق إزاء التعاون البيولوجي لبعض الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية مع غير أطراف في الاتفاقية، وبخاصة التعاون بين كندا وإسرائيل. فهذا التعاون يتناقض مع هدف الاتفاقية ومقصدها، ويأتي بنتائج عكسية حيال تحقيق عالميتها.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بانضمام سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وهو في الواقع تطور جدير بالترحيب. وأود التأكيد على أنه ينبغي للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي مساعدة الحكومة السورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على أن قرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن سوريا - الذي

الكيميائية وأنظمة التحقق التابعة لها، بغية التوصل إلى الامتثال التام لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وعدم الامتثال الواضح هذا يشكل تحديا خطيرا لمصادقية الاتفاقية وعلّة وجودها. وتعتبر إيران أن عدم امتثال الدول الأطراف الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية للموعد النهائي الممدد وهو عام ٢٠١٢ بغية تدمير أسلحتها الكيميائية تدميرا كاملا هو نكسة تصيب عمل الاتفاقية.

وكدولة طرف في جميع المعاهدات الرئيسية الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، تعلق إيران أيضا منتهى الأهمية على اتفاقية الأسلحة البيولوجية. فنحن نؤيد أهدافها تمام التأييد، ونطالب بتنفيذها الكامل، والفعال، والمتوازن، وغير التمييزي، خاصة المادة العاشرة، وهو أمر ضروري لتحقيق أغراض الاتفاقية. وبالمثل، ندعو بشدة إلى وضع حد للقيود التعسفية وذات الدوافع السياسية، وللإنكار المنهجي لحق الدول الأطراف النامية في تبادل المعدات، والمواد، والتكنولوجيا، والدراية العملية المتعلقة باستخدام العوامل والتكسينات البيولوجية للأغراض السلمية. فذلك يتناقض مع الاتفاقية نصًا وروحا، فضلا عن هدفها ومقصدها.

ونؤيد بقوة موقف حركة عدم الانحياز بشأن أهمية تعزيز الاتفاقية من خلال إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى وضع بروتوكول ملزم قانونا، لم يكن وضعه ممكنا للأسف في عام ٢٠٠١ بسبب موقف الولايات المتحدة، بعد سنوات من المفاوضات. وما زلنا نعتقد أن هذه المسألة الهامة جدا ينبغي تناولها من أجل استكشاف السبل والوسائل لتلبية رغبة المجتمع الدولي في إبرام هذا الصك مبكرا.

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية على إيمانها بفرض حظر كامل على استخدام الأسلحة البيولوجية. وفي حين نشعر بالتقدير حيال سحب عدد من الدول الأطراف تحفظاتها المتعلقة ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، نؤيد بشدة موقف

أما ستيح الفرصة للتفاوض على اتفاق متعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه. إن وضع أي سلاح في الفضاء الخارجي له عواقب وخيمة بما يؤثر سلباً على جميع الدول، سواء تلك التي تتمتع بالقدرة التكنولوجية على إطلاق الأجسام المدارية، أو تلك التي لا تملك الامكانيات للقيام بذلك. وبما أن نمط حياتنا في العصر الحالي يعتمد على الأنشطة الفضائية، هناك ما يقرب من ٣٠٠٠ قمر صناعي تُستخدم في توفير الخدمات الحيوية ضمن إطار شبكة معقدة من المعلومات والاتصالات. وكنيجة مباشرة لوضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، سيؤدي أي انقطاع محتمل في توفير خدمات الأقمار الصناعية إلى انهيار عالمي شامل.

لقد قامت الصكوك القانونية التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٧٩، بدور إيجابي في تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة في الفضاء. كما امتدت أهميتها إلى مجال حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والأنشطة العسكرية الأخرى في الفضاء الخارجي.

وفي الختام، تعتقد المجموعة العربية أنه من مصلحة المجتمع الدولي أن يتم البدء في التفاوض حول صك دولي ملزم قانوناً لمنع وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي.

السيدة دجاجبر اويرا (إندونيسيا) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم حركة عدم الانحياز.

تقدر حركة عدم الانحياز المصالح المشتركة لجميع الدول وحقوقها في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً، وتشدّد على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك فرض حظر على نشر الأسلحة فيه، يمكن أن يحول دون تعرض السلام والأمن الدوليين لخطر حسيم.

اتخذ بسبب حالة فريدة من نوعها في هذا البلد - ينبغي ألا يؤثر في أي حال من الأحوال على حقوق الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتزاماتها. ونعتقد أن انضمام سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ينبغي أن يعقبه انضمام الآخرين في جوارها المباشر، من أجل تعزيز الهدف النبيل المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

الرئيس: استمعنا إلى المتكلم الأخير المدرج اسمه في قائمتنا بشأن المجموعة المعنونة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

نتنقل الآن إلى قائمة المتكلمين بشأن الفضاء الخارجي. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أريد أن ألفت انتباه جميع الوفود إلى ضرورة الإيجاز في كلامها حتى تتمكن من إنهاء عمل اللجنة في الوقت المحدد وهو ٦ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

المتكلم الأول على قائمتي ممثل البحرين، وسيتكلّم باسم المجموعة العربية.

السيد حسن (البحرين): السيد الرئيس، أسمح لي في البداية أن أؤكد على موقف المجموعة العربية تجاه الموضوع قيد النظر. نحن نعتقد اعتقاداً راسخاً في أهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصوراً بالأغراض السلمية. فقد قامت الصكوك القانونية التي تسعى لتحقيق هذا الهدف بدور إيجابي في تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وتنظيم الأنشطة فيه. كما امتدت أهميتها إلى مجال حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنشطة عسكرية أخرى في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، هناك اعتراف واسع النطاق بأن الصكوك القانونية الدولية التي تتناول مشكلة الأسلحة في الفضاء ليست كافية. فالنظام القانوني الحالي لا يكفي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وانطلاقاً من ذلك، نؤيد إنشاء لجنة في إطار مؤتمر نزع السلاح تتناول هذا الموضوع ضمن برنامج عمل شامل ومتوازن، إذ

وتؤكد حركة عدم الانحياز أن علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها، مثل الاتصالات عن طريق السواتل ونظم رصد الأرض وتكنولوجيات تحديد المواقع بواسطة السواتل، توفر أدوات لا غنى عنها لإيجاد حلول طويلة الأجل وقابلة للتطبيق من أجل التنمية المستدامة. ويمكنها أن تسهم بفعالية أكبر في الجهود الرامية إلى تشجيع تنمية جميع البلدان والمناطق وتحسين حياة الناس والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز التأهب للكوارث وتخفيف آثارها. وبالتالي، وبينما تؤكد الحركة على إتاحة علوم وتكنولوجيا الفضاء لجميع البلدان المهتمة، فإنها تشدد على أنه ينبغي استخدامها وفقا للقانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تعزيز السلام والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة غانسلاندت (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وآيسلندا وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

يتمثل موقف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء منذ أمد بعيد في تأييد الحفاظ على بيئة فضائية آمنة ومأمونة واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على أساس متكافئ ومقبول لجميع الأطراف. وتدعيم سلامة وأمن أنشطة الفضاء الخارجي واستدامتها في الأجل الطويل أمر يصب في مصلحتنا المشتركة ويمثل إحدى الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي. وهو يسهم في تنمية وأمن الدول. ومنع تحول الفضاء الخارجي إلى مجال للصراع أمر ضروري لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. ولهذا الغرض، نسعى إلى تعزيز التعاون الدولي في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

والموجودات الفضائية، الجاري تشغيلها بمعرفة عدد متزايد من الكيانات الحكومية وغير الحكومية، تعود على

والحركة لا يزال يساورها القلق إزاء الآثار السلبية لاستحداث ونشر منظومات القذائف الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية وخطر تسليح وعسكرة الفضاء الخارجي. كما تشدد الحركة على الأهمية القصوى للامتثال الدقيق للاتفاقات القائمة للحد من الأسلحة ونزع السلاح ذات الصلة بالفضاء الخارجي، بما فيها الاتفاقات الثنائية، وللنظام القائم في ما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة اتخاذ المزيد من التدابير المشفوعة بأحكام تحقق مناسبة وفعالة من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتشدد على الحاجة الملحة إلى بدء عمل موضوعي في مؤتمر نزع السلاح يتعلق بوضع صك عالمي ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتشير الحركة إلى أن إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية أدى إلى ظهور تحديات جديدة للاستقرار الاستراتيجي ولمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والحركة لا يزال يساورها القلق البالغ إزاء الآثار الأمنية السلبية لنشر منظومات القذائف الدفاعية الاستراتيجية، والذي يمكن أن يشعل سباق تسلح ويؤدي إلى مواصلة استحداث منظومات قذائف متقدمة وإلى زيادة عدد الأسلحة النووية.

وتدعو حركة عدم الانحياز إلى اتباع نهج عالمي وشامل وغير تمييزي في ما يتعلق بمسألة القذائف داخل الأمم المتحدة. وينبغي أن تراعي أي مبادرة بشأن هذا الموضوع الشواغل الأمنية لجميع الدول وحقها في الاستخدامات السلمية لتكنولوجيات الفضاء.

وبينما تحيط الحركة علما بالمبادرات الجديدة المتعلقة بالفضاء الخارجي، فإنها تؤكد على أن أي اقتراحات أو مبادرات بشأن الفضاء الخارجي ينبغي متابعتها داخل هيئات الأمم المتحدة المختصة وأن أي قرار محتمل بهذا الشأن ينبغي أن يتخذ بتوافق الآراء.

مُتّرح من المقرر إجراء مزيد من المناقشات حوله في الجولة المقبلة من المشاورات المفتوحة التي تُعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في بانكوك. وأخر نسخة من المشروع تتضمن تغييرات أُجريت استناداً إلى الملاحظات والمقترحات التي تلقيناها أثناء وبعد المشاورات التي جرت في كييف. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول المهتمة بالأمر إلى مواصلة المشاركة بجمّة في هذه العملية الرامية إلى وضع مدونة دولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي.

وإلى جانب الاقتراح الداعي إلى اعتماد مدونة قواعد سلوك في الفضاء، يؤيد الاتحاد الأوروبي فكرة وضع قواعد طريق طوعية باعتبارها نهجاً عملياً لتحقيق وتعزيز التقيد بقواعد السلوك في الفضاء. ويرمي مشروع المدونة إلى تعزيز السلامة والأمن والاستدامة في الفضاء بالتأكيد على أن الأنشطة الفضائية ينبغي أن تنطوي على درجة عالية من الشفافية، وذلك بهدف بناء الثقة بين الجهات الفاعلة في ميدان الفضاء على الصعيد العالمي. وهو يوفر، بوصفه مبادرة سياسية شاملة، إطاراً فعالاً من أجل تحقيق تلك الأهداف. والهدف النهائي من تلك العملية هو حشد أوسع تأييد ممكن لوضع مدونة لقواعد السلوك، والتي ينبغي أن تُعتمد بتأييد دولي، وذلك على سبيل المثال في سياق مؤتمر دبلوماسي.

إن الاتحاد الأوروبي منذ العرض الأول له ما انفك يسعى بنشاط لزيادة الوعي بشأن المبادرة، وقد أدى به ذلك إلى العملية المتعددة الأطراف. وفي ذلك السياق قام معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بدعم من الاتحاد الأوروبي، بتنظيم سلسلة من حلقات البحث في كوالالمبور، وفي أديس أبابا وفي مدينة المكسيك وفي أستان، ومن المتوقع عقد اجتماعات أخرى من أجل الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

نرحب بدعم الأمين العام المتضمن في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة

العالم بفوائد جمّة لم يكن بالإمكان تصورها قبل بضعة عقود. واليوم، فإن هذه الفوائد تقترب بتحديات كبيرة تنبع من الحطام المداري الخطر، وبالتالي احتمالات وقوع حوادث تصادم مدمرة، ومن اكتظاظ السواتل - ومن بينها تلك الموجودة في مدار ثابت بالنسبة للأرض - ومن تزايد تشيع الترددات الراديوية ومن التهديد الذي يشكله التعطيل المتعمد. وجميع أنشطة الفضاء الخارجي يمكن أن تتأثر بتلك التحديات. وتلك القضايا تتطلب مشاركة جديدة من قبل البلدان المستخدمة والمرتادة للفضاء حالياً ومستقبلاً من أجل ضمان قدر أكبر من السلامة والأمن والاستدامة في الفضاء الخارجي.

وقد زادت الحاجة إلى اتخاذ تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي زيادة كبيرة. والصكوك القائمة، مثل مدونة لاهاي لقواعد السلوك، تبين أن تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تحسن الأمن والتفاهم المتبادل بين الدول.

وبعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٥/٦١ و ٤٣/٦٢ بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي استجابة لطلب الأمين العام إلى الدول الأعضاء كي تقدم مقترحات عملية بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة، قدم الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ اقتراحاً دعا فيه إلى وضع مدونة طوعية لقواعد السلوك في الفضاء ترمي إلى تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة. وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قدم الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع متعدد الأطراف في فيينا مشروعاً لمدونة دولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وبعد ذلك، أجرى الاتحاد الأوروبي مناقشات ثنائية ومتعددة الأطراف على نطاق واسع بشأن ذلك المشروع، تُوجت بعقد الجولة الأولى من المشاورات المفتوحة في كييف يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣.

وفي أعقاب هذه المشاورات، قدم الاتحاد الأوروبي مشروعاً منقحاً بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو

الوصول الكامل للبلدان الأخرى إلى الفضاء الخارجي أو من استخدامها له. إن أي تهديد للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي بمثابة تهديد جماعي فإن المسؤولية عن الحفاظ على تمكين البشرية جمعاء من الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي هي مسؤولية مشتركة وتتطلب إطار عمل متعدد الأطراف.

ثانياً، إن أي إعلانات انفرادية أو اتفاقات ثنائية أو أي مواقف مشتركة من جانب مجموعات متقاربة في التفكير لا ينبغي لها إلا أن تساهم في تدابير بناء الثقة. فهي لا تبطل الحاجة إلى إبرام اتفاق متعدد الأطراف وملزم قانوناً بشأن منع أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إن هذا الاتفاق ينبغي إبرامه بمشاركة جميع البلدان، وينبغي له أن يأخذ في الحسبان مصالحها مع المساواة في الامتيازات والالتزامات؛ إذ لا ينبغي أن يصمم خصيصاً للمستعملين الحاليين للفضاء الخارجي.

ثالثاً، من الواضح عدم وجود أي هيئة إدارة قانونية للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ولئن كان مسلمً بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، من المهم التشديد على الشفافية وتدابير بناء الثقة لأنها هي وحدها التي يمكنها أن تكمل معاهدة متعددة الأطراف وملزمة قانوناً أو معاهدات لا تحظر فقط وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي أو على الأجرام السماوية، بل تحظر أيضاً تمرکز أي أسلحة على الأرض أو في الفضاء تستهدف الأقمار الاصطناعية.

رابعاً، إن التطبيقات العسكرية في الفضاء الخارجي كتطبيقات الاتصالات والملاحة، على سبيل المثال، لا ينبغي أن تُستخدم لإضفاء طابع الشرعية على تسليح الفضاء الخارجي أو التيسير لذلك. إن التهديد الحقيقي للاستخدام السلمي المشترك للفضاء الخارجي ينبع من وضع أسلحة في الفضاء الخارجي واستهداف الأقمار الصناعية.

أخيراً، إن أي معاهدة بشأن سباق التسلح في الفضاء الخارجي يجب أن تكون عالمية وقابلة للتحقق ومنصفة، وينبغي

الفضاء الخارجي (انظر A/68/189)، وقد أنشئ الفريق عملاً بالقرار 68/65. نُعرب عن تقديرنا لرئيس الفريق، السيد فيكتور فاسيليف، على جهوده وقيادته. ونُرحب بتأييد فريق الخبراء للجهود المبذولة لتحقيق الالتزامات السياسية، بما في ذلك وضع مدونة قواعد سلوك متعددة الأطراف، ونُشجع على الأعمال المسؤولة والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. سنواصل بنشاط، في جملة أمور، دعم إرساء الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لمواصلة العمل صوب اعتماد مدونة سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي.

أخيراً، نؤيد مشروع القرار (A/C.1/68/L.40)، الذي قدمته بصورة مشتركة الصين وروسيا والولايات المتحدة والذي ستشارك في تبنيه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

السيد الجولي (مصر) (تكلم بالعربية): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل البحرين بالنيابة عن المجموعة العربية.

(تكلم بالإنكليزية)

وبما أن تطبيقات الفضاء جوهرية للحياة العصرية، فإن مصر تؤمن إيماناً راسخاً بأهمية الحفاظ على الفضاء الخارجي حصراً للأغراض السلمية. ينبغي بذل كل جهد لتفادي تحول الفضاء الخارجي إلى ميدان آخر من ميادين الصراع. بالنظر إلى تاريخ الحروب والصراعات، من الواضح أن الطريقة الوحيدة للحفاظ على الفضاء الخارجي منطقة سلمية تتمثل في ضمان عدم نشر أي أسلحة هناك وبتلك الطريقة نكفل منع أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن موقف مصر بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يتركز على النقاط المرجعية التالية:

أولاً، إن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية ولا ينبغي لأي بلد يرتاد الفضاء الخارجي أن يحاول تقييد أو تقليص

الأولى مكان الصدارة. بمشروع قرار يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وتقدم مشروع القرار هذا كل عام مصر وسريلانكا بالتناوب.

السيدة روبيليس (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد فرنسا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى بها في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لقد أصبح الفضاء الخارجي جوهريا للحياة المعاصرة. وينطوي على استخدامات سلمية لا حصر لها، تتراوح من الاتصالات السلكية واللاسلكية والاستخدامات الأرضية والجوية والبحرية والأرصاد الجوية. من الطبيعي أن الفضاء أساسي بنفس القدر للأمن الدولي.

وفقاً لموقفنا الثابت، ما برحت فرنسا تتمسك بالحفاظ على السلم والأمن في الفضاء الخارجي وبتطوير أنشطة الفضاء للأغراض السلمية. في هذا التجمع. قامت فرنسا بدور نشط في فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وهو فريق أنشئ بموجب القرار ٦٥/٦٨، وقد فرغ من عمله في هذا الصيف. نرحب بنوعية العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء تحت قيادة السيد فاسيليف، ممثل الاتحاد الروسي.

تتوق فرنسا إلى تحاشي سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومهما يكن من أمر، فإن أي صك جديد ملزم قانونا لن يعزز من السلم إلا إذا كان شاملا ودقيقا، وعالميا وموثوقا. علاوة على ذلك، إن إبرام هذا الصك سيكون حتما عملية طويلة، في حين أن المشاكل التي نواجهها يوميا في أنشطة الفضاء الخارجي تقتضي حولا منطقية وفورية، بما في ذلك اتخاذ تدابير تطبق فورا.

إن إحدى أولوياتنا ضمان توفر بيئة تمكن من تطوير أنشطة الفضاء الخارجي للأغراض السلمية من أجل منفعة الجميع. بيد أن الزيادة في عدد المشتركين والتوسع السريع والتنوع في الأنشطة المدنية والعسكرية في الفضاء الخارجي كلها تشكل مخاطر على أمن المواد الموضوعه هناك. من بين

أن تتضمن نفس الالتزامات والفوائد بالنسبة لجميع الدول الأطراف في تلك المعاهدة. لقد أثبتت العديد من الدراسات والاقتراحات أنه يمكن بناء نظام للتحقق من الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. تلك الدراسات بمثابة رد على الذرائع التي يسوقها البعض ومفادها إن البدء بالمفاوضات المتعلقة بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي أمر لا يمكن التنبؤ به. وقد برهنوا على عدم توفر الإرادة السياسية.

ما زلنا نعتبر أن مؤتمر نزع السلاح هو المكان المناسب للتفاوض على إبرام معاهدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. إن الوقت مؤات دائما للبدء بالمفاوضات في المؤتمر. ونسلم بالمبادرة التي أخذت زمامها الصين والاتحاد الروسي لتقديم وثيقة تتعلق بعناصر المعاهدة، وبمشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي التي يمكن أن تكون بمثابة قاعدة تنطلق منها المفاوضات بشأن هذه المسألة الملحة والبناء عليها.

في كل عام تقدم مصر وسري لانكا بالتناوب للجنة الأولى والجمعية العامة مشروع قرار بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونؤيد تأييدا كاملا جهود سريلانكا هذا العام ويحظى مشروع القرار في كل عام بتأييد بالإجماع تقريبا مع امتناع بلدين عن التصويت. نُهيب بجميع البلدان أن تواصل تأييدها له، أما فيما يتعلق بالبلدين المتبقين فنحضعهما على الانضمام إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتصويت لصالح مشروع القرار.

نلاحظ مع الاهتمام المقترحات الجديدة التي عُممت بصورة غير رسمية بشأن عدم البدء بنصب أسلحة أولى في الفضاء الخارجي. نعتزمُ دراستها بعناية شديدة بوصفها جزءا من الحوار الدائر لتعزيز الهدف المتمثل في منع حدوث أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتأخذ فيه سنويا للجنة

ونعتقد أن العمل الجاري بشأن مدونة السلوك لتطوير تبادل المعلومات، وتدابير بناء الثقة وأفضل الممارسات لأنشطة الفضاء يفني بالهدف تماما لأنه، في رأينا، سيعزز الثقة والتفاهم فيما بين أصحاب المصلحة في الفضاء، وسيسهم، بالتالي، في الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي.

إن تعزيز الشفافية بغية بناء الثقة سيساعد على منع وقوع الحوادث وارتطامات المواد في الفضاء. كما سيسهم في الحيلولة دون اقتراف الأفعال الكيدية على نحو لا يفتن له أحد، ودون تفسير الحوادث في الفضاء الخارجي كعمل عدائي. وهكذا، فإنه سيسهم في تعزيز أمن أنشطة الفضاء. وتلك المبادرة الشاملة، التي تتناول الجانبين المدني والعسكري، لا يمكن أن تُعالج في المحافل القائمة مثل مؤتمر نزع السلاح، الذي يتعامل مع الجوانب العسكرية للمسألة، أو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي تتعامل مع الجوانب المدنية. وبينما ينبغي أن نحافظ على أقصى قدر من الشمولية، يبدو أنه من الضروري مواصلة المناقشات بالصيغة المخصصة الحالية. ونأمل أن يكون ذلك النهج مثمرا وأن يؤدي إلى اعتماد أكبر عدد ممكن من الدول لمدونة ستعرض بعد ذلك على هذا المجتمع. وندعو جميع الدول المهتمة إلى المشاركة في المشاورات التي ستعقد في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد إيرهارد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سنحتفل عما قريب بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الجمعية إعلان المبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. إن القرار ١٩٦٢ (د-١٨)، الذي اعتُمد بتوافق الآراء في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وضع المبدأ الرئيسي المتمثل في أن تكون لجميع الدول حرية استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، على قدم المساواة ووفقا للقانون الدولي. وبعد ذلك بـ ثلاثة أعوام، شكل ذلك العنصر وعناصر أخرى من إعلان المبادئ

التحديات الرئيسية لأنشطة الفضاء انتشار الأفضال الناجمة عن تحطم الأجسام الفضائية. من مصلحتنا المشتركة بوصفنا دولا لديها قدرة فضائية حالية ومستقبلية تطوير الأدوات التي تمكننا من الصمود أمام تلك التحديات، ومن ثم ضمان السلامة والأمن لأنشطة الفضاء.

فيما يتعلق بتلك النقطة، تقوم فرنسا بدور نشط في العمل المتعلق بجدوى أنشطة الفضاء الطويلة الأجل التي يُضطلع بها في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

إن المشاكل التي نواجهها مشاكل أمنية بكل ما في الكلمة من معنى، تتطلب استجابات تجمع بين الجانبين المدني والعسكري. ولذلك السبب، ولكفالة أمن أنشطة الفضاء على وجه أفضل، فإن فرنسا تؤيد، في مختلف الكيانات المعنية وفي البلدان التي استحدثت أو تنوي استحداث أنشطة في الفضاء، وضع تدابير طوعية للشفافية وبناء الثقة تكون مقبولة من أكبر عدد ممكن من الدول، وكما أكدنا في العديد من المناسبات، إننا نلتزم بالمبادئ الأساسية الرئيسية التي ينبغي، في رأينا، أن تنظم أنشطة الفضاء. وهي، أولا، حرية الوصول إلى الفضاء للأغراض السلمية، ثانيا، الحفاظ على أمن وسلامة مواد الفضاء في المدار، وثالثا، احترام حق الدول في الدفاع المشروع عن النفس.

ونؤيد تأييدا كاملا مشروع مدونة السلوك الدولية لأنشطة الفضاء، الذي كان موضوع مناقشات جوهرية في كييف، في أيار/مايو. والنص الذي قُدم ويحظى الآن بتأييد عدد كبير للغاية من البلدان، سيُطبق على جميع أنشطة الفضاء. وسيكون طوعيا ومفتوحا أمام مشاركة جميع الدول. وسيمكننا من تحديد القواعد الرئيسية التي ستمثل لها جميع الدول ذات القدرات العسكرية والمدنية في الفضاء. ومشروع المدونة يذكر بأهمية اتخاذ التدابير للحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى منطقة نزاع، ويدعو جميع الدول إلى تسوية النزاعات في الفضاء بالوسائل السلمية.

وتعزيز التنسيق لتحسين السلامة والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بأوجه استخدام الفضاء الخارجي. وإذ أن الدراسة تجسد الخبرة التقنية الواسعة داخل الفريق، فهي توفر مجموعة من المعايير الصارمة من حيث التحليل لتقييم التدابير المقترحة بشأن الشفافية وبناء الثقة. ويمكن لتلك المعايير أن تسهم في إرشاد المناقشات القادمة في هذه اللجنة وفي المحافل الأخرى بشأن تنفيذ التدابير المحددة وإثباتها والتحقق منها.

كما أيد الفريق الجهود الرامية إلى مواصلة الالتزامات السياسية، بما في ذلك مدونة السلوك المتعددة الأطراف، لتشجيع اتخاذ الإجراءات في الفضاء الخارجي واستخدامه على نحو مسؤول. وعلى نحو خاص، لاحظ الفريق جهود الاتحاد الأوروبي لوضع مدونة سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي من خلال مشاورات مفتوحة مع المجتمع الدولي. ولا تزال الولايات المتحدة تشارك مشاركة فعالة في هذه المبادرة، وتتطلع إلى الجولة القادمة من المشاورات المفتوحة، التي ستُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر في بانكوك. وتشتم الولايات المتحدة ضوئها إلى صوت الاتحاد الأوروبي في دعوة جميع الدول المهتمة إلى مواصلة المشاركة في تلك العملية.

إن استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء الحكوميين تستحق أن تنظر فيها الدول كافة. ويمكن للعديد من توصيات الفريق أن تشكل أساس مجموعة من الالتزامات السياسية، فضلا عن تدابير محددة للشفافية وبناء الثقة يمكن تنفيذها على أساس طوعي من خلال الآليات الوطنية. وبالتالي، تتطلع الولايات المتحدة إلى استعراض حالة جهود الدول لتنفيذ تلك التوصيات المحددة التي قدمها الفريق في الدورات المقبلة للجنة.

وعلى الرغم من أن الإجراءات المحددة لكل دولة على حدة تشكل أساس مواصلة العمل بالتدابير الانفرادية المتعلقة بالشفافية وبناء الثقة، فإن دراسة الفريق تسلط الضوء أيضا على أهمية التعاون الدولي على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ركيزة الأحكام الرئيسية لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، التي ما زالت أساس الإطار القانوني الدولي لأنشطة الفضاء.

وخلال نصف القرن الذي مضى على اعتماد الإعلان، شهدت الدول والشعوب كافة تغيرا جذريا في الطريقة التي نعيش بها حياتنا اليومية، وذلك بفعل استخدامنا للفضاء، إلى حد كبير. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، أصبحت بيئة الفضاء، لا سيما مدارات الأرض، تستخدم على نحو متزايد بازدياد عدد الدول التي صارت مرتادة للفضاء ومستفيدة منه. ونتيجة لذلك، أصبحت بيئة الفضاء الخارجي مزدحمة على نحو متزايد، وتتسم بالمنافسة والتنازع. والتهديدات التي تتعرض لها الخدمات الحيوية في الفضاء قد تزداد خلال العقد القادم، إذ تتطور القدرات المدرة والمعطلة لأنشطة الفضاء الخارجي. ولمواجهة تلك التحديات، لا بد أن تتعاون الدول كافة على اتباع نهج للقيام بنشاط مسؤول في الفضاء والمحافظة على حرية جميع الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لما في مصلحة الأجيال الحالية والقادمة. وبالنظر إلى أهمية التعاون الدولي، فإن الولايات المتحدة تشيد بالتوصل إلى التوافق في الآراء في فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وتحت القيادة المقتدرة لفيكتور فاسيلييف، ممثل روسيا، تتيح لهذه الهيئة الدراسة التي أجراها الفريق (انظر A/68/189) فرصة فريدة لتعزيز التوافق في الآراء على أهمية وأولوية التدابير الطوعية والواقعية لكفالة استدامة وسلامة بيئة الفضاء، وتعزيز الاستقرار والأمن في الفضاء لجميع الدول.

وتوصي الدراسة بأن تنظر الدول والمنظمات الدولية في مجموعة من التدابير وتنفيذها بغية تعزيز شفافية أنشطة الفضاء الخارجي، وزيادة التعاون الدولي والمشاورات وأنشطة التوعية،

الحكوميين الذي قدمه الأمين العام. وإقرار الدراسة التي أجراها الفريق لتدابير الشفافية وبناء الثقة الطوعية وغير الملزمة قانوناً بغية تعزيز الاستقرار في الفضاء تطور تاريخي.

ستواصل الولايات المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في الجهود الدولية التي تترجم نتائج هذه الدراسة التوافقية إلى إجراءات. ولذلك، يسرنا أن الانضمام إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/68/L.40، بشأن "تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، في هذه الدورة للجمعية العامة. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. تعتمد جميع الدول بشكل متزايد على الفضاء، ليس عندما تحل الكوارث فحسب، ولكن أيضاً لحياتنا اليومية. ونحن بحاجة إلى حماية مصالحنا الطويلة الأجل والمحافظة عليها بالنظر في المخاطر التي يمكن أن تلحق ضرراً بالبيئة الفضائية، وتعطل الخدمات التي يعتمد عليها المجتمع الدولي. ولهذا السبب، يجب علينا جميعاً أن نعمل معاً ونتخذ إجراءً الآن باعتماد تدابير تكفل تعزيز الشفافية والاستقرار في الفضاء الخارجي. أن العمل نحو تحقيق تدابير الشفافية وبناء الثقة من شأنه أن يعزز الاستدامة في الأجل الطويل والاستقرار والسلامة والأمن للبيئة الفضائية. ومن المصالح الحيوية للمجتمع العالمي بأسره حماية بيئة الفضاء للأجيال القادمة.

السيد تلغين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): إن مسألة الفضاء الخارجي من منظور الأمن ونزع السلاح تكتسب أهمية متزايدة. وتجعل أعداد الجهات الفاعلة والجهات المعنية المشاركة في مسائل الفضاء الخارجي، مع نهجها المتنوعة، بيئتنا الفضائية خطرة، وهذا يدعو إلى الاهتمام الفوري والعاجل من جميعاً.

لقد وضع الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بصورة مشتركة مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الأمر الذي تؤيده كازاخستان

وكما تلاحظ الدراسة، ينبغي أن يستند التعاون الدولي في مجال الفضاء إلى إعلان "المنفعة" لعام ١٩٩٦، الذي اعتمده الجمعية العامة في القرار ١٢٢/٥١، وينص على حرية كل دولة في تحديد طابع مشاركتها على أساس متساوٍ ومقبولٍ لجميع الأطراف فيما يتعلق بترتيبات الضمانات التكنولوجية المناسبة، والالتزامات المتعددة الأطراف، والممارسات والمعايير ذات الصلة.

كما تشمل التدابير الثنائية للشفافية وبناء الثقة المناقشات بشأن أمن الفضاء، مثل المناقشات التي تجريها الولايات المتحدة مع عدد من الدول المرتادة للفضاء في جميع أنحاء العالم. وإلى جانب جهود الولايات المتحدة لوضع آليات لتحسين الإنذار بالأخطار المحتملة على سلامة الرحلات الفضائية، فإن تلك المناقشات تشكل تدابير هامة لتوضيح النية وبناء الثقة.

ويمكن للأمم المتحدة ذاتها أن تضطلع بدور هام في تعزيز التعاون فيما يتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة فيما بين الدول. وتتطلع الولايات المتحدة إلى مناقشات العام المقبل في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، عن الكيفية التي يمكن النظر فيها في التوصيات المحددة الصادرة عن دراسة الفريق من جانب كل هيئة من تلك الهيئات ضمن نطاق ولاياتها وبرامج عملها. كما تتطلع الولايات المتحدة إلى النظر على نحو مماثل في الجوانب ذات الصلة من توصيات الفريق في هيئات أخرى للأمم المتحدة، وفي محافل إقليمية ومتعددة الأطراف.

وبينما يحرز المجتمع الدولي التقدم فيما يتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة، سيتعين علينا أيضاً أن نعزز التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة المعنية لتيسير تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة وتعزيز زيادة تطويرها. وفي ذلك الصدد، تعتقد الولايات المتحدة أن جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمتها ينبغي أن تنسق فيما بينها، على النحو المناسب، بشأن المسائل المتعلقة بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء

وفي الوقت الحالي، هناك أكثر من ١٣٠ بلدا تملك برامج فضائية متطورة أو تقوم بتطويرها باستعمال المعلومات من الأصول الفضائية للدفاع عن نفسها. ويتعين اتخاذ إجراءات تكفل ألا تقوض نظم الأسلحة الخطيرة هذه الهيكل القائم للاتفاقات بشأن الحد من الأسلحة، لا سيما في مجال القذائف النووية.

ولا تهدف كازاخستان، الآن أو في المستقبل، إلى تطوير أسلحة الفضاء أو نشرها في الفضاء الخارجي. ومن ناحية أخرى، بلدي، الذي يستضيف على أراضيه أول وأكبر قاعدة لإطلاق الصواريخ والسفن الفضائية، بايكونور، يعمل على وضع برنامج وطني للفضاء المدني، بما في ذلك إنشاء مجمع للصواريخ الفضائية، يدعى بايتريك. وسيساعد هذا الهيكل الأساسي البلد على أن يصبح جزءا من السوق العالمية للخدمات الفضائية وتوفر له إمكانية الوصول إلى أحدث التكنولوجيات وفقا لقواعد الأمن الجماعي الدولي.

وانضمت كازاخستان إلى مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية في عام ٢٠٠٥. وتعمل حاليا بنشاط على الانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وتمثل على وجه الدقة بأحكام النظام المتعلقة بسياسات التصدير. وفي الوقت نفسه، فإننا نعتقد أن مبدأي الإنصاف والمساواة ينبغي أن يسودا، دون استثناء. واثبتت التجربة السابقة أنه من الصعب جدا التخلص مما تراكم من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، والقضاء على الأسلحة الفضائية والحطام الفضائي في المستقبل. لذلك ينبغي اتخاذ كل خطوة استباقية في الوقت الحاضر.

علاوة على ذلك، تحوّل أسلحة الدمار الشامل مواردنا المالية العالمية المحدودة عن التنمية المستدامة، التي ينبغي أن تكون أولوية رئيسية لبلدنا.

وستنضم كازاخستان إلى العمل المتعدد الأطراف لضمان بقاء الفضاء، الذي هو أيضا من المنافع العامة العالمية، حاليا من الأسلحة النووية.

تماما. غير أن العقبات السياسية، وحالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح تعرقل جهودنا الرامية إلى تحقيق تلك المعاهدة. وفي حين أننا نتفق جميعا على ضرورة النص على تدابير أمن الفضاء، فإننا نرى حالات تركيز مختلفة على تدابير الشفافية وبناء الثقة غير المزمرة. تدعو كازاخستان إلى الجمع بين كلا النهجين: معاهدة قوية ولا لبس فيها، وتدابير الشفافية وبناء الثقة التي تعززها.

وتؤيد كازاخستان، بصفتها عضوا في فريق الخبراء الحكوميين بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى، تقرير الفريق (انظر A/68/189) وسوف تعمل من أجل تنفيذ توصياته، ولا سيما في البحث عن المزيد من استراتيجيات بناء الثقة الحسنة التوقيت ذات الصلة. ولذلك سيتعين مراعاة التكنولوجيات المتوفرة لنا حتى الآن، والآليات المحددة التي سيتم إنشاؤها. وتساعد كازاخستان، وهي عضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في وضع البرامج المشتركة، وتواصل البحث وتوليد المعلومات بشأن مسائل الفضاء الخارجي، ودراسة المشاكل القانونية التي تنشأ من استكشاف الفضاء الخارجي.

ما هو ضروري هو وضع قواعد للسلوك المسؤول في الفضاء، وفي الوقت نفسه، معالجة بعض الشواغل الأمنية الوطنية للدول التي ترتاد الفضاء. وينبغي تجنب إمكانية تسليح بيئتنا الهشة مهما كان الثمن. علاوة على ذلك، لن يستفيد من هذا التسليح إلا قلة. ومن شأنه هذه الاستثناء أن يخلق انعدام الثقة والشك، كما حدث في حالة الأسلحة النووية وانتشارها السري. ويمكن أن تحدث هذه الظاهرة بسعي المزيد من البلدان إلى الحصول على تلك الأسلحة الفتاكة بصورة خفية. ولا يجب أن يكرر التاريخ نفسه.

كما أثبتت الخبرة أنه يمكن إخفاء مسرح العمليات العسكرية، ويمكن أن يصبح ذلك خرقا رئيسيا للأمن الدولي.

وبفعالية أكبر في إيجاد الحلول الطويلة الأمد في مجال التنمية المستدامة، بحيث أصبح الفضاء الخارجي ضروريا للحياة الحديثة. ومن هذا المنطلق، فإن دول الكويت تدرك بأن الاستغلال الأمثل للفضاء الخارجي لا يتأتى إلا من خلال العمل المتعدد الأطراف الخاضع لمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها الساعية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بحيث لا تركز تلك الجهود على تنظيم الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي فحسب، بل لتشمل نطاقات أوسع وأشمل لتوفير بيئة تشاركية عالمية الطابع بعيدا عن الإجراءات الأحادية الجانب التي قد تقود في محصلتها النهائية إلى حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مما قد يُنذر بخلق تحديات استثنائية متعاطمة الخطورة على مستقبل أنماط الحياة الحديثة، وما قد ينسحب عليها من تداعيات سلبية تضرب بوجه مباشر أوجه التنمية المتعددة؛ وكذلك دورها في إيجاد مناخ عالمي يفتقد للثقة، خاصة مع القصور الفني المرافق للصكوك القانونية الدولية التي تعالج انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي رغم دورها في تعزيز الاستخدامات السلمية وتنظيم الأنشطة في الفضاء كمعاهدة عام ١٩٦٣ لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى الموقعة عام ١٩٧٩.

وفي هذا الصدد، تؤكد دولة الكويت بأنه بات من الضروري بمكان البدء وبشكل جاد في التفاوض على إنشاء صك دولي شامل وغير تمييزي وملزم قانونا لمنع وضع أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي، وكذلك تعلن دولة الكويت عن دعمها لإنشاء لجنة في إطار مؤتمر نزع السلاح تتناول هذا الموضوع الهام ضمن برنامج عمل شامل ومتوازن.

السيد جينو (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بمختلف المبادرات العملية الرامية إلى زيادة الشفافية والإسهام في جهود بناء الثقة، فضلا عن حماية الوصول إلى الفضاء

السيدة ليديسما هيرنانديث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إن كوبا تدرك المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء في استكشاف الفضاء للأغراض السلمية ولصالح التنمية العلمية والاقتصادية. وبناء على ذلك، تؤكد من جديد حق جميع الدول في الاستخدام واستكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

ويؤيد بلدنا منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، واتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في الأنشطة ذات الصلة بالفضاء الخارجي. إن حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي سيعرض السلم والأمن الدوليين لأخطار فادحة. ولذلك، نرى أنه من الملائم والضروري مواصلة العمل من أجل تحقيق تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يضطلع بالدور الرئيسي في المفاوضات بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف لمنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

وبوصف ذلك إسهاما مهما في الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإننا نرحب بالاتفاق على تدابير دولية ملموسة مثل الإخطار المسبق والتحقق والمتابعة، وذلك من أجل تحقيق المزيد من الشفافية في الأنشطة الفضائية.

السيد العجمي (الكويت): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي في البداية تأييد البيان الذي أدلى به وفد مملكة البحرين بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، وكذلك البيان الذي أدلى به وفد أندونيسيا، باسم حركة دول عدم الانحياز.

تجسد العلوم التطبيقية والتكنولوجيا المرتبطة بالفضاء الخارجي، مثل نظم رصد الأرض وتكنولوجيا الملاحظة بواسطة السواتل وقطاع الاتصالات اللاسلكية عاملا مساهما ورئيسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية في دول العالم كافة، من خلال دورها المتزايد في توفير السبل الكفيلة بتحسين أنماط حياة البشر، وكذلك في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنبؤ بالكوارث الطبيعية، وتخفيف آثارها المدمرة مما يسهم بشكل ملحوظ

لجميع الشعوب تقريبا. ومن شأن تعطيل خدمات السواتل تلك حراء وجود أسلحة في الفضاء الخارجي أن يؤدي إلى انهيار عالمي كبير.

ومنذ ما يزيد على ٣٠ عاما، دعت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح، مؤتمر نزع السلاح إلى النظر في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبالرغم من التبادلات الملموسة التي جرت خلال الفترة بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٤، فإنه من المؤسف أن يحول عدم التوصل إلى توافق في الآراء منذ ذلك الحين دون نظر المؤتمر بصورة مناسبة في هذه المسألة الأساسية. ومع ذلك، نلاحظ أن هذا المأزق لم يمنع الوفود من تقديم المقترحات ذات الصلة.

وترى البرازيل أن اقتراح مشروع إبرام معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته روسيا والصين في عام ٢٠٠٨ - بوصفه وثيقة عمل لمؤتمر نزع السلاح - يعتبر إسهما مفيدا في الجهود المبذولة للبدء في مناقشات بشأن إبرام صك ملزم قانونا لتنظيم هذه المسألة. وإلى حين صدور حظر صريح على نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، ترى البرازيل أن من الأهمية بمكان الحفاظ على مبدأ استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا.

وعلى النحو الذي توخاه الوفد الروسي ووفد بلدي في المناقشة العامة التي عقدها اللجنة الأولى، فإننا نعتزم تقديم مشروع قرار مشترك في الدورة التاسعة والستين بشأن عدم البدء في نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يحظى بأوسع تأييد ممكن من قبل الدول الأعضاء. ونرحب بمشاركة دول أخرى في هذه المبادرة الهامة بالفعل، مثل إندونيسيا وسري لانكا. ونأمل أن ينضم إلينا آخرون لإبداء التزامهم المشتركة بالوصول إلى فضاء خارجي خالٍ تماما من جميع أنواع الأسلحة.

الخارجي واستخدامه على نحو مستمر. وفي ذلك الصدد، تلاحظ كندا العمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين وتتطلع إلى نتائج تلك الجهود.

ومن شأن مدونة دولية لقواعد السلوك معنية بأنشطة الفضاء الخارجي أن ترسي قواعد السلوك المسؤول المقبولة دوليا بشأن الفضاء الخارجي بالنسبة لجميع البلدان التي تتراد الفضاء، بما في ذلك الوعد بالتخفيف من تكوّن الحطام الفضائي الذي يمكن أن يعوق العمليات الفضائية في المستقبل، والالتزام بضمان الانفتاح والشفافية بين وكالات الفضاء بهدف تجنب حدوث تصادم بين السواتل وغيرها من الموجودات الفضائية. وتكفل المدونة المقترحة عدم التدخل في قدرة جميع البلدان على استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ومن شأن المدونة المقترحة أن تشكل خطوة هامة نحو وضع خريطة طريق معترف بها دوليا في مجال أنشطة الفضاء الخارجي. وسيواصل بلدي - حرصا على تحسين مشروع نص المدونة - العمل بنشاط مع الآخرين، بما في ذلك من خلال المشاورات المفتوحة المقبلة المقرر عقدها في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد غالفو دي كيروث (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):

تعرب البرازيل عن قلقها المستمر إزاء إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وترى أن من صالح المجتمع الدولي الشروع في مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا لمنع نشر أي نوع من أنواع الأسلحة في بيئة كهذه.

وفي حين تحظر معاهدة الفضاء الخارجي نشر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، فإن المعاهدة وحدها لا تكفي لتنظيم تلك المسألة بصورة كاملة، ما دامت لا تشمل بوضوح الأسلحة التقليدية أو التطورات التكنولوجية الجديدة. ويعتمد العالم الذي نعيش فيه إلى حد كبير على الموارد الفضائية التي توفر الخدمات المتاحة في جميع قطاعات الدولة في جميع الدول وفي الأنشطة اليومية

وتشارك البرازيل أيضا في المناقشات بشأن إمكانية وضع مدونة دولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي، التي يراها الاتحاد الأوروبي. وفي حين نشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، فما زلنا نرى أن بوسع تلك المبادرة أن تستفيد من نهج وولاية متعددي الأطراف ويتسمان بالفعالية. وترى البرازيل أنه ليس بوسع أي تدبير طوعي أن يعكس بشكل كامل التعقيدات التي تكتنف أمن الفضاء، الذي من الأفضل أن يعالج في إطار صك ملزم قانونا. وحيث نرى أنه ينبغي أن تهدف مدونة السلوك المحتملة إلى التصدي حصريا لتلك المسائل المتعلقة بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، فإننا نشير مع الشعور بالقلق إلى أن المشروع الأخير لتلك المدونة لا يزال يتضمن إشارة إلى الدفاع عن النفس، الأمر الذي تنجم عنه صعوبات كبيرة في رأينا. ونرى أن بالإمكان تفسير إشارة كهذه بطريقة تبرر استخدام القوة في الفضاء الخارجي. وذلك سيناريو لا نستطيع التفكير فيه، ولا حتى من الناحية النظرية.

وكما ذكر الوفد البرازيلي في البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة (انظر A/C.1/68/PV.5) فإننا، إذ نرحب بالتزامات السياسية والترتيبات الطوعية المتخذة، ندرك أنها لا يمكن أن تكون بديلا عن التدابير الملزمة قانونا، التي تفرض التزامات صارمة على الدول في الأجل الطويل. وتأمل البرازيل أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل يتضمن إنشاء فريق عامل معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. يهدف الفريق للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. وترى البرازيل أن المسائل الحاسمة التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية كهذه المسألة قليلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣ | ٠٥.

وتدرك البرازيل أن من شأن تدابير الشفافية وبناء الثقة أن تعزز التفاهم المتبادل والحوار السياسي والتعاون بين الدول. ومع ذلك، نلاحظ أيضا أنه ليس ثمة بديل للقواعد الملزمة قانونا. وقد شاركت البرازيل - مع الشعور بالرضا - في العمل الذي يبذل به فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي المنشأ وفقا للقرار ٦٥/٦٨. ونرحب باعتماد التقرير النهائي (انظر A/68/189) بتوافق الآراء. ونشدد على وجه الخصوص على عنصرين وارين في الوثيقة في ذلك الصدد. أولا، لقد خلص الفريق إلى أن من شأن التدابير السياسية الطوعية أن تشكل أساسا للنظر في المفاهيم والمقترحات المتعلقة بالتوصل إلى التزامات ملزمة قانونا. وذلك عنصر أساسي ينبغي التشديد عليه، ما دام الفريق قد اتفق على الاعتراف - بغرض إجراء الدراسة - على أن الشفافية وتدابير بناء الثقة ستعتبر تدابير طوعية غير ملزمة قانونا.

ثانيا، لقد اتفق الفريق على فرع رئيسي من التقرير مكرس لموضوع التعاون الدولي. وفي ذلك الصدد، يدرك الخبراء أن بوسع التعاون الدولي في المشاريع العلمية والتقنية بين الدول التي تتراد الفضاء الخارجي وتلك التي لا تتراده، أن يساهم في بناء الثقة في الفضاء الخارجي. وقد تضمنت توصيات الفريق إشارة إلى أنه بوسع البرامج الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف المعنية ببناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيات الفضائية أن تساهم في تطوير المهارات والمعارف في مجال الفضاء لدى المعلمين والعلماء من البلدان النامية في جميع أنحاء العالم. ويسلم الفريق أيضا بأهمية اعتماد سياسات مفتوحة لجمع ونشر البيانات الساتلية على نحو يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأشار إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢ قد أشاد بالدور الهام الذي تؤديه علوم وتكنولوجيا الفضاء في تعزيز التنمية المستدامة.

